

قام الطالب بتصحيح ما طلب منه
المفتي محمد بن عبد الله
المفتي عثمان بن إبراهيم المرشد

المناقشة: محمد بن عبد الله المرشد

المناقشة: محمد بن عبد الله المرشد

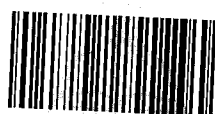
المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

مركز الدراسات الإسلامية المسائية



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٦٢٣

الاستصلاح

عند شيخ الإسلام ابن تيمية
ضوابطه وتطبيقاته

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

إعداد الطالب

محمد جابر السلمي

٢٠٠٢٩٥٨



إشراف الدكتور

عثمان إبراهيم المرشد

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: الاستصلاح عند شيخ الإسلام ابن تيمية
ضوابطه وتطبيقاته

عني في هذا البحث ببيان حقيقة المصلحة المرسلة التي يقول بها جميع الفقهاء، وذلك بذكر تعريفها، وما أطلق عليها من الأسماء المرادفة، وبيان أقسامها باعتبارات مختلفة، وأقوال العلماء في حجيتها، ثم تمّ البيان بذكر الفرق بينها وبين الاستحسان العقلي من جهة، وبينها وبين البدعة من جهة أخرى. ثم بيان مذهب شيخ الإسلام في الاحتجاج بها، وبناء الأحكام عليها بذكر مجموعة من نصوصه، وطرف من فتاويه التي بناها على المصلحة المرسلة وانتظم ذلك كله في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

فالتمهيد: اشتمل على نبذة مختصرة عن حياة شيخ الإسلام ومنحاه في الاجتهاد.

والباب الأول: في بيان معنى الاستصلاح وأقسامه وحجيته، وبيان الفرق بينه وبين ما قد يلتبس به من الاستحسان العقلي والبدعة وتحت ثلاثة فصول.

الباب الثاني: في الاستصلاح عند شيخ الإسلام وفيه فصلان.

الأول: في بيان معنى المصلحة المرسلة عنده، وحجيتها، وضوابط القول بها، وبيان أقسام الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشارع وعدمه، وينتظم أربعة مباحث.

والثاني: في بيان ما ينبغي على أصل الاستصلاح من القواعد كقاعدتي الذرائع والحيل.

الباب الثالث: في ذكر تطبيقات من فقه شيخ الإسلام على المصالح المرسلة، وينتظم سبعة فصول.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث وهي مايلي:

١ - أنه عندما يطلق العلماء اسم الاستصلاح أو المناسب المرسل، أو الاستدلال المرسل، أو الملائم المرسل، إنما يعنون بذلك المصالح المرسلة.

٢ - أن الحكم لا يتغير ولا يتبدل، وإنما الذي يتبدل هو: مناط الحكم، فإذا تحقق مناطه في واقعة ما طبق عليها وإلا فلا.

٣ - أن العلماء جميعهم قائلون بالمصالح المرسلة، على تفاوت بينهم في القلة والكثرة وفق شروط اشتراطوها لذلك جرى بيانها في الرسالة.

٤ - أن شيخ الإسلام يعد المصالح المرسلة أصلاً، من أصول الاستنباط التي يفتي بموجبها، ويبني الأحكام عليها.

٥ - أن مجال العمل بالمصالح المرسلة هو: السياسات الجزئية، والأمور العادية دون العبادات فلا مدخل لها فيها.

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

الطالب

د. سليمان التويجري

د. عثمان إبراهيم المرشد

جامد جابر السلمي

المقدمة

الحمد لله الذي أنقذنا بنور العلم من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الضلالة؛ ونصب لنا من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم أعلى علم؛ وأوضح دلالة.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين؛ بملة حنيفية ينطق بلسان التيسير بيانها؛ ويعرف أن الرفق خاصيتها والسماح شأنها.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى. بعث الرسل؛ وأنزل الكتب؛ لتحصيل المصالح وتكميلها، ودفع المفسد وتقليلها؛ وكان الدين الإسلامي هو خاتم الأديان، وأكملها، وأتمها بمراعاة مصالح الخلق، وقد بينه صلى الله عليه وسلم أتم بيان، بسنته القولية والفعلية، والتقريرية.

وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم استجدت وقائع لم تكن من نوازل زمانه؛ ولا عرض للعمل بها موجب يقتضيها؛ كتضمن الصناعات؛ وجمع المصحف الشريف وجمع الأمة على مصحف واحد؛ وإحداث الدواوين، وتدوين العلم؛ فهذه الوقائع وما شابهها؛ لم يكن فيها نص معين من الشارع؛ يشهد لعين المصلحة فيها بالاعتبار؛ لكن تشهد لها نصوص الشريعة مجتمعة؛ وتدخل تحت قواعدها الكلية؛ وأصولها العامة؛ وقد أجمع السلف الصالح على بعض هذه الوقائع؛ وكان مستند أجمعهم ملاحظة تلك المصلحة، ومن هنا نشأ أصل الاستصلاح؛ الذي هو بناء الأحكام على المصالح المرسلة.

وقد اعتنى ببيانه علماء الأمة الإسلامية، ولاحظوه في فتاويهم، وبنوا عليه الأحكام؛ ومن هؤلاء العالم الثابت المتقن؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي حمل

السيف والسنان، كما حمل القلم وصدع بالبيان؛ جهاداً في سبيل الله؛ ودفاعاً عن الشريعة الإسلامية، وبياناً لحقائقها، وإظهاراً لسماحتها؛ ورداً على أهل البدع والزيف والعناد؛ فهو شخصية إسلامية رائدة؛ فأحببت أن تكون لي محاولة متواضعة لدراسة هذا الجانب من جوانب فقهه؛ مبيناً ضوابطه وتطبيقاته؛ ومع علمي أن الكتابة فيه ليست بالأمر السهل؛ إلا أنني عقدت العزم على خوض غماره؛ والإبحار في لوجه المتلازمة غير مكتف بالتنزه في شطآنه؛ لعلني أتي من ذلك بما يشفي الصدر، وينير الدرب ويجلى وجه الحقيقة في هذا الموضوع المترامي الأطراف، للأسباب الآتية:

١ - أهمية أصل الاستصلاح؛ وعظم منزلته في الشريعة لأن بملاحظته؛ وبناء الأحكام عليه، تتجلى سماحة الشريعة الإسلامية؛ ويتضح وفاؤها بكل مقتضيات الحياة، وصلاحها لكل زمان ومكان.

٢ - كون هذا الأصل - مع عظمة منزلته في الدين - مزلة أقدام، ومضلة أفهام لما قد يلتبس به مما يشابهه صورة ويفارقه معنى. كالاستحسان العقلي، والبدع . فأردت الإسهام في ضبطه، وإزالة ما يكتنفه من تداخل وغموض في بادئ الأمر، بإيضاح الفرق بينه وبين ما قد يلتبس به من ذلك؛ لتتضح صورته؛

٣ - عدم وضوح موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من هذا الأصل؛ لاضطراب أقواله في الظاهر؛ حيث صرح في غير موضع من كتبه بأن المصالح المرسلة؛ تشرع من الدين ما لم يأذن به الله؛ وأن القول بها تغيير لدين الله تعالى؛ كما صرح أيضاً بأنها أصل عظيم من أصول الدين، وعدها من ضمن الأصول التي يفتي بموجبها مما دفعني إلى الاجتهاد في جمع نصوصه؛ لتحديد موقفه من هذا الأصل؛ مستنداً في ذلك إلى ما أجده من نصوصه، وفتاويه المتعلقة بهذا الجانب مبيناً مصطلحه فيها حتى يزول ما يكتنف موقفه من لبس وغموض.

٤ - بيان ما اتصف به شيخ الإسلام، من راحة العقل؛ وعمق الفهم؛ من خلال تصديه للفتوى والإرشاد، والدعوة إلى الله، والإسهام في حل مشكلات المجتمع، وفق نصوص الشرع، ومقاصده السامية؛ مما له علاقة وثيقة بمجتمعاتنا الحاضرة وحياتنا اليومية؛ ونجد في فتاويه واسلوبه في مناقشة قضايا مجتمعه، الحل الأمثل لكل مشكلاتنا الاجتماعية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

لهذه الأسباب مجتمعة؛ شرعت في إعداد وكتابة هذا البحث؛ وقد عشت بين أمهات المصادر والمراجع؛ قديمها وحديثها؛ زهاء ثلاث سنوات أطالع؛ وأكتب واستنتج؛ فأرجو من الله العلي القدير المثوبة عليه؛ وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. ومن المعلوم أن لكل بحث صعوباته، ومشكلاته؛ ومن أبرز الصعوبات التي قابلتني ما يلي:

١ - جدة الموضوع؛ حيث لم أر من كتب فيه كتابة علمية مستوفية أصول البحث العلمي؛ ماعدا إشارات سريعة، وعاجلة جداً؛ كما فعل الشيخ أبو زهرة في كتابه ابن تيمية؛ والدكتور صالح بن عبد العزيز آل منصور في كتابه: ابن تيمية وأصول الفقه؛ وعذرهما أنهما كتبا في التعريف بجميع أصوله في الاستنباط مما جعل الكتابة في هذا الموضوع تحتاج إلى معاناة وجهد؛ فلا بد من استقراء نصوص شيخ الإسلام، وفتاويه في أغلب أبواب الفقه.

وكذلك النظر في الكتب التي عنيت بهذا الموضوع؛ ككتب تلميذه شمس الدين ابن القيم؛ والموافقات، والاعتصام للشاطبي، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام.

٢ - كثرة مؤلفات شيخ الإسلام؛ مع أن أغلبها لم يحظ بعناية أثناء الطبع مما تسبب في وجود تحريفات، وتصحيحات في بعض النصوص؛ تغير المعنى المراد؛ مما جعلني أقضي الساعات الطوال؛ في مطالعتها؛ وتحري صحة النص؛ واستنتاج المراد.

٣ - اكتفاؤه رحمه الله أحياناً؛ بذكر رأس المسألة أو جانباً منها ثم يقول:
ولبسط المسألة مكان آخر.

مما جعلني ألتبع فتاويه في أكثر من كتاب من كتبه؛ وفي أكثر من باب؛
لأستوفي وجهة نظره حولها؛ ولاشك في أن هذا يتطلب جهداً ذهنياً؛ وجسماً ووقتاً
زمنياً.

هذا بعض مما عانيته في كتابة هذا البحث؛ أحببت ذكره؛ التماساً للعذر لما قد
يجد القارئ الكريم من هفوات، وزلات؛ فالؤمن يقيل العثرات؛ ويتجاوز عن الزلات
والعصمة لله وحده.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، وبيان ذلك كالتالي:-

التمهيد:

اشتمل على نبذة مختصرة عن حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، ومنحاه في الاجتهاد. وتشتمل على ما يلي:

أولاً:

١ - نسبه.

٢ - نشأته.

٣ - علمه وثناء الأئمة عليه.

٤ - مؤلفاته.

٥ - شجاعته.

٦ - محنته ووفاته.

ثانياً: شيوخه.

ثالثاً: تلاميذه.

رابعاً: منحاه في الاجتهاد.

الباب الأول: في بيان معنى الاستصلاح، وأقسامه، وحجيته؛ وبيان الفرق بينه وبين ما قد يلتبس به؛ (من الاستحسان العقلي - والبدعة) وتحت ثلاثة فصول.

الفصل الأول: وينتظم مبحثين، الأول: في بيان معنى المصلحة لغة وشرعاً؛

وبيان معنى الاستصلاح، والثاني: بيان ما أطلق عليها من الأسماء المرادفة.

الفصل الثاني: في بيان أقسام المصلحة باعتبارات مختلفة؛ وينتظم أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: تقسيمها باعتبار قوتها في ذاتها.

المبحث الثاني: تقسيمها باعتبار العموم والخصوص.

المبحث الثالث: تقسيمها باعتبار الثبات والتغير.

المبحث الرابع: تقسيمها بالنظر إلى اعتبار الشارع، وعدمه؛ ويشمل تمهيدا وثلاثة فروع.

التمهيد وقد بينت فيه؛ معنى المناسبة في اللغة وعند الأصوليين

أما الفرع الأول: ففي بيان طرق الأصوليين في تقسيم الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشارع وهي:

أ - طريقة جمهور الأصوليين.

ب - طريقة ابن الحاجب ومن تبعه.

ج - طريقة أخرى للغزالي والرازي.

والفرع الثاني: في تعريف أقسام المناسب المشهود لعينه بالاعتبار؛ وبيان فائدة ذلك.

والفرع الثالث: في تعريف المناسب المرسل وبيان أقسامه.

الفصل الثالث: في بيان حجية الاستصلاح؛ والفرق بينه؛ وبين ما قد يلتبس به؛ مما يشابهه صورة؛ ويفارقه معنى.

وينتظم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : في بيان مذاهب العلماء في الاستصلاح وحجية، وينتظم

أربعة فروع؛ وقد بينت في الفرع الأول؛ موقف المذهب المالكي من الاستصلاح؛ وفي الفرع الثاني موقف المذهب الحنبلي، وفي الثالث موقف المذهب الشافعي، وفي الرابع موقف المذهب الحنفي، وأتممت البيان في كل فرع بذكر طرف من التطبيقات على كل مذهب.

المبحث الثاني: في الفرق بين الاستحسان والمصالح المرسلة وينتظم أربعة

فروع:

الفرع الأول: في بيان معنى الاستحسان عند الأصوليين

الفرع الثاني: في بيان أنواع الاستحسان

الفرع الثالث: في بيان العلاقة بين الاستحسان والمصالح المرسلة.

الفرع الرابع: في بيان الفرق بين المصالح المرسلة والتحسين العقلي.

المبحث الثالث: في بيان الفرق بين المصالح المرسلة والبدع.

وينتظم ثلاثة فروع.

الفرع الأول: في بيان معنى البدعة.

الفرع الثاني: في بيان البدعة الحقيقية والإضافية.

الفرع الثالث: في بيان الفرق بين المصالح المرسلة، والبدعة.

الباب الثاني:

في الاستصلاح عند شيخ الإسلام ابن تيمية وفيه فصلان.

الفصل الأول: في بيان معنى المصلحة المرسله عنده، وبيان أقسام الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشارع وعدمه؛ وحجيتها، وضوابط القول بها؛ وينتظم أربعة مباحث:

المبحث الأول: في بيان معنى المصلحة المرسله عنده.

المبحث الثاني: في بيان أقسام الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشارع وعدمه؛ عنده.

المبحث الثالث: في تحقيق مذهبه في القول بها.

المبحث الرابع: في ضوابط القول بها.

الفصل الثاني: في بيان معنى الذريعة، وموقف شيخ الإسلام منها؛ وعلاقتها بأصل الاستصلاح؛ والفرق بينها وبين الحيل وبيان علاقة قاعدة الحيل بأصل الاستصلاح؛ ويشتمل على الفروع الآتية:

الفرع الأول: في بيان معنى الذريعة.

الفرع الثاني: في بيان أقسام الذرائع بصورة مختصرة.

الفرع الثالث: في بيان موقف شيخ الإسلام من قاعدة سد الذرائع.

الفرع الرابع: في ذكر أمثلة لسد الذرائع.

الفرع الخامس: في بيان علاقة قاعدة سد الذرائع بأصل المصالح المرسله.

الفرع السادس: في بيان الفرق بين قاعدتي الذرائع والحيل.

الفرع السابع: في بيان علاقة قاعدة منع الحيل بأصل المصالح المرسله.

الباب الثالث: وقد تعرضت فيه؛ لضرب أمثلة من فتاوى شيخ الإسلام التي بناها على المصلحة المرسله وانتظم ذلك في سبعة فصول.

الفصل الأول: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيه مسائل.

الفصل الثاني: في الحسبة في الإسلام، وفيه مسائل.

الفصل الثالث: في الجهاد وما يلتحق به من السياسات الشرعية، وفيه مسائل.

الفصل الرابع: في البيع وفيه مسائل.

الفصل الخامس: في الوقف وفيه مسائل.

الفصل السادس: في العقوبات وفيه مسائل.

الفصل السابع: في الأقضية، وفيه مسائل.

وقد بينت في المسائل، المتعلقة بكل فصل ما يكفي لبيان وجهة نظره واعتماده - رحمه الله - على المصلحة المرسله.

الخاتمة: وتتضمن ملخصاً لأهم نتائج البحث.

منهج البحث

١ - اعتنيت بتخريج الأحاديث الشريفة الواردة في الرسالة؛ وعزوت الآيات القرآنية الكريمة إلى سورها.

٢ - ترجمت للأعلام الواردة في الرسالة.

٣ - إذا اطلقت كلمة (شيخ الإسلام) فالمقصود به ابن تيمية.

٤ - اقتصر في أغلب المسائل التي ذكرتها في الباب الثالث؛ على رأي شيخ الإسلام؛ اعتناء بتوضيحه، وتبيينه؛ وتحاشياً للتطويل والتكرار؛ فأقوال العلماء في تلك المسائل؛ معروفة ومن أرادها وجدها في مظانها؛ ومصادرها الأصلية فالحق من إيراد هذه المسائل، هو: التمثيل للمصلحة المرسله عند شيخ الإسلام فقط؛ وليس المراد الاستقصاء والمقارنة بين قوله وقول غيره من العلماء.

٥ - حاولت استبانة رأي شيخ الإسلام، من خلال ما كتبه تلميذه ابن القيم، في كتبه: كأعلام الموقعين، والطرق الحكيمة، وإغاثة اللهفان وغيرها.

٦ - كانت لي عناية خاصة بكتب الغزالي، وبكتابي: الموافقات والاعتصام للشاطبي، وبقواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام لعلاقتها الوثيقة بموضوع البحث، ولأن منهج مؤلفيها يقرب أو يشابه منهج شيخ الإسلام.

التمهيد

نبذة مختصرة عن حياة شيخ الإسلام، ابن تيمية؛ وتشتمل على مايلي:

أولاً:

- ١ - نسبه.
- ٢ - نشأته.
- ٣ - علمه وثناء الأئمة عليه.
- ٤ - مؤلفاته.
- ٥ - شجاعته.
- ٧ - محنته ووفاته.

ثانياً: شيوخه.

ثالثاً: تلاميذه.

رابعاً: مناه في الاجتهاد.

١ - نسب ابن تيمية:

هو شيخ الإسلام أبو العباس: أحمد بن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات، عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن عبد الله ابن تيمية الحراني.

وكانت ولادته رحمه الله يوم الإثنين لعشر مضي من شهر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بحران < ١ > (٦٦١ هـ).

٢ - نشأته:

نشأ رحمه الله في أحضان أسرة علمية، وخرج مع والده وأهل بيته من حران الى دمشق بسبب فتنة التتار، سنة سبع وستين وستمائة؛ فنشأ بها نشأة علمية، حيث كان والده مدرساً بدمشق، وكان منذ نعومة أظفاره محباً للعلم، معروفاً بالذكاء، والفطنة، وقوة الحافظة « ولم يزل منذ صغره.

مستغرق الأوقات في الجد والاجتهاد؛ وختم القرآن الكريم صغيراً، ثم اشتغل بحفظ الحديث، والفقه، والعربية حتى برع في ذلك، مع ملازمة مجالس الذكر، وسماع الأحاديث والأثار « < ٢ >

١ - انظر ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية في الكتب الآتية:

- العقود الدرية، محمد بن عبد الهادي، ص ٣. مطبعة المدني.
 - ذيل طبقات الحنابلة لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد ٣٨٧/٢، طبع دار المعرفة للطباعة والنشر
 - البدر الطالع، للشوكاني، ٦٣/١ طبع دار المعرفة.
 - تذكرة الحفاظ للذهبي، ١٤٩٦/٤، طبع إحياء التراث العربي.
 - جلاء العينين في محاكمة الأحمدين ص ٥، طبع دار الكتب العلمية.
 - الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي
 - شيخ الإسلام ابن تيمية سيرته وأخباره، لصالح الدين المنجد.
- ## ٢ - الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، للبخاري، ص ١٧ طبع المكتب الإسلامي، تحقيق زهير الشاويش

وعندما توفي والده سنة ثلاث وثمانين وستمئة، شغل وظائفه من بعده، وهو ابن الواحدة والعشرين <١>: « وقد نشأ رحمه الله في تصون تام، وعفاف، وتآله، وتعبد، واقتصاد في اللبس، والمأكل؛ وكان يحضر المدارس، والمحافل في صغره، وينظر ويفهم الكبار، ويأتي بما يتحير منه، أعيان البلد في العلم، فتأهل رحمه الله للفتوى وهو في التاسعة عشرة من عمره » . <٢>

٣ - علمه وثناء الأئمة عليه:

كان ابن تيمية مولعا بطلب العلم منذ نعومة أظفاره، فاطلع على الكتب الستة الكبار والأجزاء، وغيرها، كما اطلع على كثير من كتب العربية، وسمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات « ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير، وعني بالحديث، وقرأ ونسخ، وتعلم الحساب في المكتب، وحفظ القرآن الكريم، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي <٣>. ثم فهمها، وأخذ يتأمل كتاب سيبويه، حتى فهم النحو وأقبل على التفسير إقبالا كلياً حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك » <٤>.

وابن تيمية كما أجمع على ذلك مترجموه، وكما تدل عليه مصنفاته، علم في التفسير والفقه والأصول، والحديث، والمنطق، واللغة العربية، والفلك وسائر العلوم. قال تلميذه ابن عبد الهادي <٥> نقلاً عن الذهبي <٦>: « كان آية في

١ - الذيل على طبقات الحنابلة، ٣٨٨/٢، وانظر العقود الدرية، ص ٥

٢ - العقود الدرية، ص ٥، وانظر جلاء العينين ص ٦، بتصرف يسير في بعض العبارات.

٣ - انظر ترجمته ص ١٩ من هذا البحث.

٤ - العقود الدرية لابن عبد الهادي، ص ٤، وانظر الذيل على طبقات الحنابلة، ٣٨٨/٢. والأعلام العلية للبخاري، ص ١٨.

٥ - انظر ترجمته، ص ٢٣ من البحث.

٦ - انظر ترجمته، ص ٢٥ من البحث.

الذكاء وسرعة الإدراك، رأساً في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحراً في النقلات هو في زمانه فريد عصره علماً وزهداً، وشجاعةً وسخاءً، وأمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وكثرة تصانيف، وقرأ وحصل، وبرع في الحديث والفقه وتأهل للتدريس والفتوى وهو ابن سبع عشرة سنة، وتقدم في علم التفسير والأصول، وجميع علوم الإسلام، أصولها وفروعها، ودقها وجلها، سوى علم القراءات، فإن ذكر التفسير فهو حامل لوائه، وإن عد الفقهاء فهو مجتهدهم المطلق، وإن حضر الحفاظ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا، واستغنى، وأفلسوا، وإن سمي المتكلمون فهو فردهم وإليه مرجعهم، وإن لاح ابن سينا يقدم الفلاسفة فلهم وتيسهم، وهتك أستارهم، وكشف عوارهم، وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة «١».

ونقل عن الذهبي قوله أيضاً: « وله خبرة تامة بالرجال، وجرحهم، وتعديلهم وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي، والنازل، وبالصحيح والسقيم مع حفظه لمتونه الذي انفرد به، فلا يبلغ أحد في العصر رتبته ولا يقاربه » (٢). كما ذكر أنه يغرف من بحر وغيره من الأئمة يغرف من السواقى، وذكر أن التفسير مسلم إليه.

وقال العلامة كمال الدين بن الزمكاني: « كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحداً لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف، إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه، ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يعرف أنه ناظر أحداً فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم سواء أكان من علوم الشرع أم غيرها، إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة،

١ - العقود الدرية، ص ١٩، وانظر جلاء العينين، ص ١١، ١٠، والشهادة الزكية، ٢٦، ٢٧، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٢.

٢ - العقود الدرية، ص ٢٠، انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٩١.

والترتيب والتقسيم والتبيين « ١ ».

وابن تيمية إذا قرأت له في علم الفلك وجدته في الذروة منه فقد بين عظم قدر هذه الأفلاك، وصفاتها، ومقادير حركاتها، والسموات ومعناها، ومم خلقت الشمس وعظمها، وفائدتها، وسيرها في المنازل وفلكها، وكيفية حركتها، وكسوفها، والقمر وخلقه، ومكانه وتأثيره في الأرض، لا سيما في الكسوف. والليل والنهار، والنجوم، ومنافعها ودوران الكواكب حول القطب، والهواء، وإحاطته بالماء، والبرق والرعد، والمطر من أين يكون، والأرض، وشكلها، والجبال وفائدتها.. إلى غير ذلك. <٢>

٤ - مؤلفاته:

قال تلميذه ابن عبد الهادي: « وللشيخ رحمه الله من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضب. ولا أعلم أحداً من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريباً من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه. وكثير منها صنفه في الحبس؛ وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب ». <٣>

١ - العقود الدرية، ص ٧، وقارن بالشهادة الزكية، ص ٣٦.

وانظر ثناء الأئمة عليه فيما يلي:

- الذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٨٩ - ٣٩٤.

- الاعلام العلية للبخاري، ص ١٨.

- الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، من ص ٢٦ - ٨٤، فقد ذكر مؤلفه ثناء أكثر من ثمانين شيخاً على ابن تيمية.

٢ - انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الجنيلي، وابنه محمد، القاهرة، مطابع إدارة المساحة العسكرية عام ١٤٠٤، ١٤٢/٢٥، ١٩٣ - ١٩٨، ٥٨٦/٦ - ٥٨٩، ٥٦٦، ٥٩٢ - ٥٩٦، ١٥٠/٥، ١٨١/٣٥، ١٢٦/٩.

وانظر المجلد الثاني من فهارس مجموع الفتاوى من ص (٤٦١ - ٤٨٠).

٣ - العقود الدرية - ٢٠ ..

وقال صاحب الذيل على طبقات الحنابلة: « وأما تصانيفه رحمه الله: فهي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تنكر. سارت مسير الشمس في الأقطار وامتلات بها البلاد والأمصار. قد جاوزت حد الكثرة؛ فلا يمكن أحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعد المعروف منها ولا ذكرها ». <١>

وقال البزار <٢>: « وأما مؤلفاته ومصنفاته، فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها؛ بل هذا لا يقدر عليه غالباً أحد، لأنها كثيرة جداً كباراً؛ وصغاراً. وهي منشورة في البلدان؛ فقل بلد نزلته، إلا ورأيت فيه من تصانيفه ». <٣>

ثم قال: « وأما فتاويه ونصوصه، وأجوبته على المسائل، فهي أكثر من أن أقدر على إحصائها ». <٤>

وقال الذهبي <٥>: « جمعت مصنفات شيخ الإسلام، تقي الدين ابن تيمية، فوجدت: ألف مصنف، ثم رأيت له - أيضاً - مصنفات أخر ». <٦>

فمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية تجل عن الحصر ويعجز عن الإحاطة بها كلها؛ وسأذكر جملة منها مولياً مزيداً من العناية بكتبه ورسائله الأصولية والفقهية لعلاقتها المباشرة بموضوع بحثنا، فمن كتبه:

١ - مجموع فتاوى ابن تيمية، جمعها ورتبها، عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، وابنه محمد، جزاهما الله خيراً، وطبعها مطبعة الحكومة

١ - ٢ / ٤٠٣.

٢ - انظر ترجمته ص ٢٦ من المبحث.

٢ - الأعلام عليه، ص ٢٣.

٤ - المرجع السابق، ص ٢٦.

٥ - انظر ترجمته ص ٢٥ من المبحث.

٦ - الشهادة الزكية، ص ٤٣.

بمكة المكرمة ثم أعيد تصويرها؛ تحت إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين، وتقع في سبع وثلاثين مجلدة، وهي موسوعة علمية ضخمة في العقائد، ونقد قواعد المنطق، والرد على غلو المنطقيين فيه، والتصوف وعلم السلوك والتفسير، وأصول الفقه والفقه.

أ - فالعقائد قد استغرقت منها ثمان مجلدات (١ - ٨).

ب - ونقد قواعد المنطق والرد على غلو المنطقيين فيه استغرق جزءاً واحداً وهو الجزء التاسع منها.

ج - علم السلوك، استغرق جزءاً واحداً وهو الجزء العاشر منها.

د - التصوف، وقد استغرق جزءاً واحداً هو الجزء الحادي عشر منها.

هـ - القرآن كلام الله وقد استغرق جزءاً واحداً، وهو الجزء الثاني عشر منها.

و - التفسير، وقد استغرق خمس مجلدات منها (١٣ - ١٧).

ز - الحديث وقد استغرق جزءاً واحداً وهو الجزء الثامن عشر منها.

ح - أصول الفقه، وقد استغرق مجلدين منها هما الجزء التاسع عشر والجزء العشرون.

ط - الفقه، وقد استغرقت فتاوى شيخ الإسلام الفقهية خمسة عشر مجلداً، قد رتبها جامعها على ترتيب أبواب زاد المستقنع، بدءاً بكتاب الطهارات وانتهاء بكتاب الإقرار (٢١ - ٣٥).

٢ - درء تعارض العقل والنقل، طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض من عام (١٣٩٩ - ١٤٠٣) ويقع في إحدى عشرة مجلدة بتحقيق الاستاذ الدكتور محمد رشاد سالم، رحمه الله تعالى.

٣ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة، والقدرية، أربعة أجزاء تقع في مجلدين، طباعة دار الكتب العلمية، وطبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، محققاً بعناية الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم، رحمه الله في تسع مجلدات.

٤ - اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم؛ ويقع في مجلد واحد طباعة مكتبة المدني بالمدينة المنورة، وطبع بتحقيق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل - رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - في مجلدين.

٥ - دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، وهو ستة أجزاء، ويقع في ثلاث مجلدات من القطع الكبير، طباعة مؤسسة علوم القرآن - دمشق - بيروت - تحقيق محمد السيد الجليند.

٦ - كتاب الاستقامة، ويقع في مجلدين، طبعت الأولى عام ١٤٠٣ هـ. وطبعت الثانية في العام الهجري الذي يليه، على نفقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، بعناية وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد رشاد سالم، رحمه الله رحمة واسعة.

أما كتبه في أصول الفقه والفقه، فساأذكر منها ماوصلت إليه يدي مع بذل قصارى جهدي في جمع ذلك طالبا من الله العون والتوفيق.

فأصول الفقه:

لم يؤلف فيه شيخ الإسلام كتابا على النحو الذي ألف عليه كتاب الأصول كالرازي، والغزالي، وابن قدامة صاحب الروضة وغيرهم. بل تعرض له أثناء مناقشته لبعض المسائل العقدية والفقهية؛

ومما كتبه في هذا الفن: (المجلد التاسع عشر والعشرين من مجموع الفتاوى له)

١ - ومن موضوعات الجزء التاسع عشر مايلي:

١ - إيضاح الدلالة في عموم الرسالة للثقلين (٩ - ٦٥).

٢ - فصل في الاكتفاء بالرسالة والاستغناء بالنبي عن إتباع ماسواه (٦٦ - ٦٧)

٣ - أصل جامع في الاعتصام بكتاب الله ووجوب إتباعه (٧٦ - ٩٣).

٤ - قاعدة عامة في وجوب الاعتصام بالرسالة (٩٣ - ١٠٦).

- ٥ - فصل في توحيد الملة وتعدد الشرائع، (١٠٦ - ١٢٨).
- ٦ - قاعدة في العلوم والاعتقادات والأحكام والكلمات والحجة والإرادات هل هي تابعة لمتعلقها مطابقة له، أو متبوعها تابع مطابق لها (١٢٩ - ١٥٥).
- ٧ - معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول: (١٥٥ - ٢٠٢).
- ٨ - قاعدة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم، (٢٠٣ - ٢٢٨).
- ٩ - فصل في قول بعض الناس: العلوم الشرعية والعقلية (٢٢٨ - ٢٣٥).
- ١٠ - فصل: من حدود الأسماء التي علق الله بها الأحكام منها ما يعرف بالشرع، ومنها ما يعرف باللغة، ومنها ما يعرف بعرف الناس وعامتهم، (٢٣٥ - ٢٦٠).
- ١١ - فصل في التقليد الذي حرمه الله ورسوله؛ (٢٦٠ - ٢٨٠).
- ١٢ - جوابه على سؤال من قال: ان النصوص لاتفي بعشر معشار الشريعة... (٢٨٠ - ٢٩٠).
- ب - ومن موضوعات الجزء العشرين مايلي:
- ١ - جوابه على سؤال من سأل عن معنى إجماع العلماء ؟ وهل يسوغ للمجتهد خلافهم ؟ ومامعناه، وهل قول الصحابي حجة ؟ (١٠ - ١٥).
- ٢ - فصل في تعارض الحسنات أو السيئات أو هما (٣٨ - ٦٢).
- ٣ - قاعدة في أن جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهي عنه؛ وأن جنس ترك المأمور أعظم من جنس فعل المنهي عنه... (٨٥ - ١٥٩).
- ٤ - تنازع الناس في الأمر بالشيء هل يكون أمرا بلوازمه وهل يكون نهياً عن ضده... (١٥٩ - ١٦٧).
- ٥ - فصل في تعليل الحكم بعلتين، ووجود مقدور بين قادرين، ووجود فعل بين

فاعلين، (١٦٧ - ١٨٤).

٦ - رفع الملام عن الأئمة الأعلام، (٢٣١ - ٢٩٠) وقد طبع هذا مستقلاً عن مجموع الفتاوى عدة طبعات، أحسنها وأجودها طبعة المكتب الإسلامي الثانيه (١٤٠٤ - ١٩٨٤)، بتحقيق زهير الشاويش.

٧ - صحة مذهب أهل المدينة، (٢٩٤ - ٣٩٦) ق.

٨ - الحقيقة والمجاز (٤٠٠ - ٤٩٩).

٩ - مسألة في القياس (٥٠٤ - ٥٨٤).

ج - مسودة آل تيمية في أصول الفقه، لشيخ الإسلام فيها زيادات وتحقيقات مهمة على ما ذكره والده، وجده.

أما مؤلفاته في الفقه فمنها:

١ - خمسة عشر مجلداً من مجموع الفتاوى (٢١ - ٣٥) رتبها جامعها على ترتيب أبواب، زاد المستقنع، بدءاً بكتاب الطهارات، وانتهاء بكتاب الإقرار، وقد سبقت الإشارة إلى هذا.

٢ - مجموع الفتاوى المصرية، وتقع في خمس مجلدات، طبعت في مصر أكثر من طبعة ثم صورت في لبنان أكثر من صورة، وقد اختصرها محمد بن علي البعلي الحنبلي في مجلد لطيف.

٣ - الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. يقع في مجلد واحد متوسط الحجم، نشرته مكتبة السنة المحمدية بإشراف الشيخ محمد حامد الفقي، رحمه الله. وجمعها الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الدمشقي.

٤ - الصارم المسلول على شاتم الرسول، ويقع في مجلدة واحدة، حققه وفصله، وعلق حواشيه، محمد محي الدين عبد الحميد، رحمه الله - طبع دار الكتب العلمية.



٥ - نظرية العقد، أطلق هذا الاسم عليها الأستاذ محمد حامد الفقني الذي قام بتحقيقها، وطبعتها مطبعة السنة المحمدية في مائتين وخمسين صفحة. أما اسمها الحقيقي فهو: قاعدة في العقود، وطبعت هذه القاعدة ضمن الجزء التاسع والعشرين من الفتاوى.

٦ - السياسة الشرعية، ويقع في مائتي صفحة من الحجم المتوسط، وحققه وخرج أحاديثه بشير محمد عيون، طبع طبعات عديدة، من أحدثها وأتقنها طبعة دار البيان، وطبع ضمن الجزء الثامن والعشرين، من مجموع الفتاوى.

٧ - الحسبة في الإسلام ويقع في مائة وثمان وثلاثين صفحة، من الحجم المتوسط. وطبع عدة طبعات، وطبع ضمن الجزء الثامن والعشرين، من مجموع الفتاوى.

٨ - المسائل الماردينية، وتقع في مائة وأربع وثلاثين صفحة من الحجم المتوسط، طبعت في مصر في مطبعة السنة المحمدية، ثم حققها زهير الشاويش، طباعة ونشر المكتب الإسلامي - بيروت - وقد طبعت ثلاثة طبعات وكانت الأخيرة عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٩ - القواعد النورانية الفقهية، ويقع في مجلد لطيف، طبعته مطبعة السنة المحمدية بعناية وتحقيق، الأستاذ / محمد حامد الفقني، تكلم فيه شيخ الإسلام عن القواعد الفقهية ورتبها على الموضوعات الفقهية،

١٠ - المظالم المشتركة: وهي رسالة قيمة طبعت عدة طبعات، وطبعت ضمن الجزء الثلاثين من مجموع الفتاوى له. من (٣٣٧ - ٣٥٦).

هذه جملة من كتبه، والحقيقة التي لاشك فيها: أن مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية شغلت حيزاً كبيراً في الفكر الإسلامي الصحيح، وهي أرفع قدراً، وأعلى منزلة من أن ينوه بها، أو يشاد بذكرها، فقد وهبه الله من قوة العارضة

وسعة الاطلاع؛ ومتانة الحافظة، والقدرة على البيان عما يريد في طلاقة؛ ونصاعة؛ وفصاحة؛ مآلو أنه قسم على عشرات العلماء لوسعهم؛ ولكان كل واحد منهم عالماً يشار إليه بالبنان. <١>

هـ - شجاعته:

قال صاحب الذيل على طبقات الحنابلة « وأما شجاعته: فيها تضرب الأمثال وبيعضها يتشبه أكابر الأبطال ». <٢>

وقال صاحب الذيل: قال شمس الدين الذهبي: « وأما شجاعته وجهاده وإقدامه فأمر يتجاوز الوصف، ويفوق النعت، وهو أحد الأجواد الأسخياء الذين يضرب بهم المثل ». <٣> فهو مع شجاعته وشدة: كريم مضياف؛ وعندما هجم التتار على بلاد الشام لم يهرب مع من هرب؛ بل بقي يدعو الناس للجهاد في سبيل الله ويحمسهم؛ وجمع أعيان دمشق ورسم معهم خطة لضبط الأمور في البلاد ومقابلة ملك التتار لمنعهم من دخول دمشق سلماً، فكان لهم مأرادي؛ وذهب على البريد إلى مصر يستحث السلطان على الدفاع عن الشام حتى أقنعه بذلك. <٤> وكان يتعجب من إقدامه على التتار.

١ - وللإطلاع على أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية: انظر العقود الدرية، ص ٢١ وما بعدها، والأعلام العلية، ص ٢٣؛ وما بعدها، وذيل طبقات الحنابلة، ٤٠٣/٢، وما بعدها وقد أفرد ابن القيم مؤلفات شيخه ابن تيمية في رسالة مستقلة وقد بلغت عدتها ٣٢١ مصنفاً.

٢ - الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٩٥. وانظر الرد الوافر، ص ٧١.

٣ - العقود الدرية، ص ١٩.

٤ - انظر ابن تيمية سيرته وأخباره عند المؤرخين، صلاح الدين المنجد، من ص ٨٧ - ٩٤.

ومما سبق يتضح أن صلة شيخ الإسلام ابن تيمية، بالمجتمع كانت قوية جداً، فهو المجاهد الشجاع الذي قناته لا تلين، وهو الداعية الموفق، والمفتي، والمؤلف والخطيب المفوه، فكان رحمه الله علماً في كل ميدان فيه نصرة للإسلام وأهله وغيره على حرمان الله، فجاهد بلسانه، وقلمه، وسيفه، وبذل النفس والنفيس في سبيل الله. فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير ما يجزي به المجاهدين الصابرين المحتسبين. <١>

٦ - محنته وسجنه ووفاته:

أرقت مضاجع الحساد منزلة ابن تيمية التي نالها بسبب انتصاراته السياسية والعسكرية والعلمية، وحظوته عند العامة والسلطان والأمراء ونائب السلطنة؛ وكان خصومه وأعداؤه الذين خالفهم في العقيدة؛ وخصومه الذين خالفهم في مذاهبهم، والمشعورون من الطريقين والصوفيين يكيدون له، ولم يزل المبتدعون أهل الأهواء، وأكلوا الدنيا بالدين متعاضدين متناصرين في عدوانه، فحسدوه وأبغضوه لكونه مبايناً لهم ومخالفاً لهم. <٢>

« وسبب عداوتهم له: أن مقصودهم الأكبر طلب الجاه والرئاسة، وإقبال الخلق، ورأوه قد رقاها الله إلى ذروة السنام من ذلك؛ بما أوقع له في قلوب الخاصة والعامة من المواهب التي منحه بها، وهم عنها بمعزل ... ». <٣>

١ - للوقوف على شجاعته انظر:

- الأعلام العلية من ص ٦٧ - ٧٤.

- ابن تيمية سيرته وأخياره عند المؤرخين، ص ٧١.

- الرد الوافر، ص ٧١.

٢ - انظر الأعلام العلية - ٧٢، ٧٣ باختصار وتصرف في العبارة.

٣ - الأعلام العلية - ٧٥، ٧٦.

ولكنهم مازالوا به حتى أدخلوه السجن عدة مرات، ومكث فيه أزماناً وأعصاراً وسنين وشهوراً، ومع هذا لم يولهم <١> دبره فراراً ولم يرجع عن قول الحق بل قال: « مايصنع أعدائي بي ؟ أنا جنتي وبستاني في صدري، أين رحمت فهي معي لا تفارقني، أنا حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة » <٢>، وكان آخر محنة دخل بها السجن بسبب فتواه بمنع زيارة القبور ومنع الصلاة عند القبر، وكان هذا بعد سبعة عشر عاماً من الفتوى بها. فتواطأ خصومه وحساده ممن أكل الحسد قلوبهم، فحوروا هذه الفتوى وحرفوا معناها ومحتواها وشنعوا بها عند ولاة الأمور، وكتبوا السلطان في مصر فجمع القضاة عنده فنظروا في الفتوى من غير حضور صاحبها، فأمر السلطان بحبسه فسجن بقلعة دمشق، فأخذ يتلقى الأسئلة ويكتب الرسائل والمؤلفات فانتشرت آراؤه وعم علمه كما لو كان طليقاً، فسعى الواشون مرة أخرى فحرموا ابن تيمية من الكتب، والحبر، والقرطاس فصار أحياناً يكتب بالفحم المخصص للتدفئة؛ وصار يقرأ القرآن ويختمه ويعيده حتى توفاه الله في العشرين من شوال سنة ٧٢٨ رحمه الله وجزاه عن الأمة الإسلامية خير الجزاء، وشهد جنازته خلق كثير. <٣>

١ - المرجع السابق ص ٧٥، ٧٦ بتصرف.

٢ - الذيل على طبقات الحنابلة: ٢ / ٤٠٢.

٣ - انظر الذيل على الطبقات من ٢ / ٣٩٦ - ٤٠٥. والأعلام العلية من ٧٥ - ٧٧.

ثانياً

شيوخ ابن تيمية

إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كان محباً للعلم حبس نفسه في سبيل تحصيله؛ فدرس وتعلم على يد عدد كبير من علماء عصره ومشايخه؛ وذكر تلميذه ابن عبد الهادي أن شيوخ شيخه - ابن تيمية - أكثر من مائتي شيخ <١>؛ وسأذكر هنا ترجمة موجزة لبعض العلية من مشايخه وهم:

- ١ - ابن عبد الدايم
- ٢ - عبد الحليم بن عبد السلام
- ٣ - شمس الدين بن أبي عمر
- ٤ - عبد الرحيم بن محمد
- ٥ - علي بن أحمد بن عبد الوهاب - المعروف بابن البخاري -
- ٦ - المنجا بن عثمان التنوخي
- ٧ - ابن عبد القوى
- ٨ - محمد بن إسماعيل

١ - العقود الدرية؛ ص ٤.

١ - ابن عبد الدايم:

هو زين الدين أبو العباس: أحمد بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن أحمد بن بكر المقدسي الصالحي، الكاتب المحدث المعمر الخطيب. ولد بفندق الشيوخ من أرض نابلس عام ٥٧٥ هـ.

أخذ العلم على يد عدد من علماء الحنابلة، وشيوخهم، وسمع من علماء بغداد وحران؛ روى عنه الأئمة الكبار والحفاظ، أمثال: الشيخ محي الدين النووي والشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ ابن دقيق العيد، والشيخ ابن تيمية، ودرس عليه جزء ابن عرفة <١>.

وكانت وفاته يوم الإثنين سابع وقيل تاسع رجب سنة ثمان وستين وستمائة. <٢> (٦٦٨ هـ).

٢ - والده: عبد الحليم بن عبد السلام:

هو الإمام الفقيه شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني، نزيل دمشق، ولد بحران سنة (٦٢٧ هـ) سبع وعشرين وستمائة من الهجرة، وسمع من والده مجد الدين عبد السلام، ورحل في صغره إلى حلب وسمع بها من ابن اللتي، وابن رواحة ويوسف بن خليل وغيرهم. وممن تفقه عليه ولداه: أبو العباس أحمد بن تيمية <٣>، وأبو محمد.

قال عنه الذهبي: « كان الشيخ شهاب الدين من أنجم الهدى، وإنما اختفى بين نور القمر وضوء الشمس، يشير إلى أبيه وابنه ... » <٤>

١ - انظر العقود الدرية، ص ٤؛ والذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٣٨٧.

٢ - انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٢٧٨ - ٢٨٠.

٣ - أخذ ابن تيمية عن والده، الفقه والأصول، انظر الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٨٨.

٤ - الذيل على طبقات الحنابلة؛ ٢ / ٣١١.

وكانت وفاته ليلة الأحد سلخ ذي الحجة سنة (٦٨٢هـ) اثنتين وثمانين وستمئة من الهجرة، ودفن بدمشق من الغد بسفح قاسيون. <١>

٣ - شمس الدين بن أبي عمر:

هو شيخ الإسلام شمس الدين أبو محمد، وأبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الأصل، الصالحي الفقيه الإمام الزاهد الخطيب قاضي القضاة. ولد في المحرم من سنة سبع وتسعين وخمسائة (٥٩٧هـ).

سمع من أبيه وعمه موفق الدين، وحنبل، وأبي اليمن الكندي، وأبي القاسم بن الحرساني، وابن ملاعب وجماعة وغيرهم. وأخذ العلم عنه خلق كثير منهم شيخ الإسلام ابن تيمية <٢>.

وتوفي ليلة الثلاثاء، سلخ ربيع الآخرة سنة ثنتين وثمانين وستمئة من الهجرة؛ ودفن من الغد عند والده، بسفح قاسيون. <٣>

٤ - عبد الرحيم بن محمد بن أحمد:

هو الفقيه المحدث عفيف الدين أبو محمد عبد الرحيم بن محمد بن أحمد ابن فارس بن راضي بن الزجاج، العلثي، ثم البغدادي؛ أحد مشائخ بغداد، وكانت ولادته في ربيع الأول سنة اثنتي عشرة وستمئة (٦١٢هـ) بالمأمونية ببغداد. ودرس العلم وسمعه من مشائخ عصره؛ وتلمذ عليه بدمشق خلق كثير منهم شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية.

وكانت وفاته بطريق مكة الشامي، بذات عرق، عند عودته من الحج،

١ - انظر ترجمته بالذيل على طبقات الحنابلة، ٣١٠/٢، ٣١١. والبداية والنهاية لابن كثير، ٣٠٣/١٣.

٢ - انظر الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٣٨٨.

٣ - انظر ترجمته المرجع السابق، ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٨.

سابع عشر محرم من عام (٦٨٥ هـ). <١>

٥ - ابن البخاري :

هو الفقيه المحدث مسند الوقت فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي الصالحي؛ ابن الشيخ شمس الدين البخاري، ولد آخر سنة خمس وسبعين وخمسائة، أو أول سنة ست وسبعين وخمسائة.

وسمع من علماء عصره في دمشق، وحلب، والاسكندرية، والقدس، وأجاز له عدد من العلماء منهم: أبو المكارم اللبان، وأبو سعيد الصفار، وأبو طاهر الخشوعي وغيرهم. وأخذ العلم عنه عدد من الناس منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، وكانت وفاته رضي الله عنه ضحى الأربعاء ثاني ربيع الآخرة سنة تسعين وستمائة من الهجرة. وصلى عليه بالجامع المظفري؛ وكانت جنازته مشهودة. <٢>

٦ - المنجا بن عثمان التنوخي:

هو زين الدين أبو البركات المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا بن بركات ابن المؤمل التنوخي المعري الأصل، الدمشقي، الفقيه الأصولي المفسر النحوي، عز الدين أبو عمر القاضي وجيه الدين أبو المعالي.

وكانت ولادته في عاشر ذي القعدة سنة إحدى وثلاثين وستمائة.

سمع من السخاوي، وابن مسلمة، والقرطبي، وجماعة، وتفقه على أصحاب جده وأصحاب الشيخ موفق الدين، وقرأ الأصول على كمال الدين التفليسي وغيره وقرأ النحو على ابن مالك.

١ - انظر ترجمته بالذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٣١٥، ٣١٦.

٢ - انظر ترجمته بالذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٣٢٥ - ٣٢٩.

انتهت إليه رئاسة المذهب في عصره بالشام؛ ومن تصانيفه: شرح المقنع في أربعة مجلدات، وتفسير القرآن العظيم، وهو كبير ولكن لم يبيضه وألقاه جميعه دروساً، وشرع في المحصول ولم يكمله، واختصر نصفه، وله تعاليق كثيرة، ومسودات في الفقه، والأصول وغير ذلك، ولم تبيض، وكانت له حلقة في الجامع، للتدريس والفتوى نحو ثلاثين سنة متبرعا لا يتناول على ذلك معلوماً، ومن تلاميذه: ابن تيمية حيث أخذ عنه الفقه <١> وشمس الدين بن الفخر البعلبي وابن العطار، والمزي، والبرزالي.

وقد أثنى عليه البرزالي، والذهبي وغيرهما، وتوفي رحمه الله يوم الخميس رابع شعبان من سنة خمس وتسعين وستمائة، بدمشق. <٢> (٦٩٥ هـ)

٧ - ابن عبد القوي:

هو الفقيه المحدث النحوي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القوي ابن بدران بن عبد الله المقدسي المرداوي. وكانت ولادته سنة ثلاث وستمائة من الهجرة بمردا. (٦٠٣ هـ).

وسمع الحديث من خطيب مردا، وعثمان بن خطيب القرافة، وابن عبد الهادي، وإبراهيم بن خليل، وتفقه على الشيخ شمس الدين بن أبي عمر وغيره؛ ومن تلاميذه: ابن تيمية حيث قرأ عليه العربية، وله مصنفات في الفقه منها: القصيدة الدالية الطويلة، وكتاب مجمع البحرين لم يتمه، وكتاب الفروق، وعمل طبقات للأصحاب. وروى عنه إسماعيل الخباز في مشيخته وأثنى عليه الذهبي وغيره من علماء الإسلام.

وكانت وفاته ثاني عشر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وستمائة ودفن بسفح قاسيون <٣>.

١ - انظر الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٣٨٨.

٢ - انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٣٣٢، ٣٣٣.

٣ - انظر ترجمته بالذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٤٢.

٨ - محمد بن إسماعيل:

هو محمد بن إسماعيل بن أبي سعد بن علي بن المنصور بن محمد بن الحسين الشيباني الأمدي، ثم المصري، الكبير الأديب، شمس الدين أبو عبد الله، ابن صاحب الكبير شرف الدين بن أبي الفداء البني.

وكانت ولادته بمصر بكرة الأحد في الثالث عشر من المحرم سنة سبع وثمانين وستمائة (٦٨٧ هـ).

نشأ بماردين، وسمع فيها من عبد الخالق النشتري، وفي مصر من ابن الجميزي وابن المقير، وبدمشق من جماعة.

وكان عالماً فاضلاً أديباً منشئاً، ذا معرفة بالتاريخ والحديث والسير والنحو، واللغة وافر العقل مليح العبارة حسن الخط والنظم والنثر، جميل الهيئة، له خبرة تامة بسير الملوك والمتقدمين ودولهم؛ لا تمل مجالسته.

سمع منه جماعة منهم: الشيخ تقي الدين ابن تيمية، والمزي، والبرزالي، والذهبي.

توفي بمصر ليلة الثلاثاء الثامن من جمادى الآخرة سنة (٧٠٤ هـ) أربع وسبعمائة على أثر سقوطه من فرس - ودفن بالقرافة <١>.

١ - انظر ترجمته كاملة بالذيل على طبقات الحنابلة. ٢ / ٣٥٢.

ثالثاً

تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية

كان شيخ الإسلام في حياته علماً من أعلام الهدى، ومثالاً به يحتذى، وكان منكباً على البحث والدرس والتحصيل، ولم يمنعه طلب العلم عن الجهاد في سبيل الله بسيفه ولسانه بل كان له حافزاً ودافعاً، ومنذ أن ظهر رحمه الله عالماً بين العلماء، كان مرجعاً في الفتوى، فدوى صوته بأرائه في مجتمعه؛ رغم العقبات الكؤود، والمحن التي وقفت في طريقه، وحاولت إطفاء نور علمه ومنعه من الانتشار، وحجبه عن الاستفادة منه، ولكن عناية الله به كانت أكبر من كل ذلك، ثم همته العالية، وصبره الذي لا ينضب، وحب عامة الناس له، وإقبالهم عليه في الفتوى، مما جعلهم يتحلقون حوله حلقاً، حلقاً، ويلازمونه أعظم ملازمة فهو المورد العذب الصافي، والمنهل النмир، ورده العدد الكبير من طلاب العلم، وسأذكر في هذه العجالة جملة من هؤلاء، مرتبين حسب وفاتهم؛ وهم:

- ١ - شرف الدين محمد بن سعد الله ت ٧٢٣
- ٢ - محمد بن المنجا التنوخي ت ٧٢٤
- ٣ - عبادة بن عبد الغني ت ٧٣٩
- ٤ - ابن عبد الهادي ت ٧٤٤
- ٥ - محمود بن علي بن عبد الولي ت ٧٤٤
- ٦ - الحافظ الذهبي ت ٧٤٨
- ٧ - ابن الوردي ت ٧٤٩
- ٨ - عمر بن سعد الله ت ٧٤٩
- ٩ - عمر بن علي البزار ت ٧٤٩
- ١٠ - ابن قيم الجوزية ت ٧٥١
- ١١ - محمد بن مفلح ت ٧٦٣
- ١٢ - ابن قاضي الجبل ت ٧٧١
- ١٣ - أبو الفداء إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤

١ - شرف الدين محمد بن سعد الله:

هو أبو عبد الله شرف الدين محمد بن سعد بن عبد الأحد بن سعد الله ابن عبد القاهر بن عبد الأحد بن عمر بن نجيح الحراني، ثم الدمشقي، الفقيه الإمام.

سمع من الفخر بن البخاري وغيره؛ وطلب الحديث، وقرأ بنفسه وتفقه وأفتى وصحب الشيخ تقي الدين بن تيمية ولزمه. وتفقه عليه. وأذن له في الإفتاء. كان رحمه الله من عقلاء الناس وعلمائهم ذكياً، جيد المشاركة في العلوم.

وكانت وفاته في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٧٢٣هـ) بوادي بني سالم في رجوعه من الحج؛ وحمل إلى المدينة النبوية على أعناق الرجال ودفن بالبقيع <١>.

٢ - محمد بن المنجا التنوخي:

هو شرف الدين أبو عبد الله محمد بن المنجا بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي، الدمشقي.

كانت ولادته سنة خمس وسبعين وستمائة هجرية (٦٧٥ هـ).

سمع من مسلم بن علان، وابن أبي عمر، وجماعة من طبقتهم وسمع المسند. وتفقه، وأفتى ودرس بالمسمارية.

صحب الشيخ تقي الدين، وكان من خواصه، وملازميه حضراً وسفراً مشهوداً له بالديانة والتقوى، ذا خصال جميلة، وعمل وشجاعة. أثنى عليه الذهبي ووصفه بحسن الفهم والصلاح والتواضع، والكياسة.

١ - انظر ترجمته كاملة في الذيل على طبقات الحنابلة. ٢ / ٣٧٦.

والرد الوافر - ٧٨ - وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ٦١. الا أنه ذكر في هذين الكتابين أنه محمد بن سعد الله وليس بن سعد كما ذكر صاحب الذيل، ولعل هذا سقط من الطابع، لأن صاحب الذيل ذكر في ترجمة أخيه عمر أنه: عمر بن سعد الله انظر الذيل ٢ / ٤٤٣.

توفي رابع شوال سنة أربع وعشرين وسبعمائة (٧٢٤هـ) ودفن بسفح قاسيون، <١>

٣- عبادة بن عبد الخني:

هو زين الدين أبو محمد وأبو سعيد: عبادة بن عبد الغني بن منصور بن عبادة الحراني ثم الدمشقي الفقيه المفتي، الشروطي، المؤذن. ولد في رجب سنة إحدى وسبعين وستمائة من الهجرة (٦٧١ هـ).

وسمع العلم من علماء عصره، وأخذ الفقه عن الشيخ زين الدين بن المنجا وابن تيمية، وذكره الذهبي في معجم شيوخه، وتوفي في شوال سنة تسع وثلاثين وسبعمائة من الهجرة <٢> (٧٣٩ هـ).

٤- ابن عبد الهادي:

هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي، الجماعيلي الأصل، ثم الصالحي، ثم المقرئ الفقيه المحدث، الحافظ الناقد، النحوي، المتفنن، شمس الدين أبو عبد الله ابن العماد أبي العباس.

ولد في رجب سنة أربع وسبعمائة من الهجرة (٧٠٤ هـ)، وقيل سنة خمس وسبعمائة.

قرأ بالروايات وسمع الكثير من علماء عصره؛ وعني بالحديث وفنونه ومعرفة الرجال والعلل وبرع في ذلك، وتفقه في المذهب وأفتى؛ وقرأ الأصلين والعربية وبرع فيها؛ ولزم الشيخ تقي الدين مدة؛ وكانت وفاته رحمه الله عاشر جمادى الأولى سنة أربع وأربعين وسبعمائة، ودفن بسفح قاسيون <٣> (٧٤٤ هـ).

١ - انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٣٧٧؛ والرد الوافر - ١٠٨ - وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ٦٥.

٢ - انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٣٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ١١٧.

٣ - انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٣٦. وفي ذيل تذكرة الحفاظ ص (٣٤٩ - ٣٥١). وفي شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦ / ١٤١. وفي البداية والنهاية لابن كثير، ٤١ / ٢١٠. وفي البدر الطالع، ٢ / ١٠٨. وفي الرد الوافر، ص (١٦٢).

كان كثير التصانيف وقد اخترمته المنية قبل إتمام كثير منها، ومن أجلها تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، والأحكام الكبرى؛ والمحرف في الأحكام، والكلام على أحاديث مس الذكر. <١>

هـ - محمود بن علي بن عبد الولي:

هو العالم الفرضي بهاء الدين أبو الثناء محمود بن علي بن عبد الولي بن خولان البعلي.

وكانت ولادته في حدود السبع مائة (٧٠٠ هـ).

سمع الحديث من جماعة وقرأ على الحافظ الذهبي عدة أجزاء وتفقه على الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وبرع في الفرائض والوصايا، والجبر والمقابلة؛ وكان قيماً بنقل المذهب واستحضر أكثر المسائل، فقيهاً مفتياً خيراً ديناً، وله معرفة بالنحو وخطه حسن، وكتب كثيراً.

وكان متواضعاً متودداً ملازماً للأشغال، حريصاً على إفادة الطلبة، باراً بهم، محسناً إليهم تفقه به جماعة، وانتفعوا به وبرع منهم طائفة، توفي في رجب سنة أربع وأربعين وسبع مائة ببعلبك <٢> (٧٤٤ هـ).

١ - انظر الذيل على طبقات الحنابلة، ٢ / ٤٣٧ - ٤٣٩.

٢ - الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٣٩.

٦ - الحافظ الذهبي:

هو الشيخ الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الفارقي الأصل الدمشقي الشافعي المعروف بالذهبي.

ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة بدمشق (٦٧٣ هـ) وأخذ عن علماء عصره في دمشق ومصر، والقاهرة وبلبك، وحلب ونابلس، ومكة. وأجاز له خلق كثير من شيوخه وغيرهم، ذكر في معجمه الكبير أزيد من ألف ومائتي نفس بالسماع والإجازة^(١).

لازم شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢)؛ وله مصنفات كثيرة منها: تاريخ الإسلام الكبير، ومختصر العبر في خبر من غبر، وميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ والمغني في الضعفاء، وتذكرة الحفاظ... وكانت وفاته يوم الإثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة من الهجرة (٧٤٨ هـ)^(٣) رحمه الله رحمة وافرة.

٧ - ابن الوردي:

هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن الوردي المصري الحلبي الشافعي.

«قرأ على الشرف البارزي وغيره وصنف، البهجة في نظم الحاوي الصغير وشرح ألفية ابن مالك وضوء الدرة على ألفية ابن معطي، واللباب في علم الإعراب وتذكرة الغريب في النحو نظماً»^(٤).

١ - ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي - الحسيني الدمشقي، ص (٣٤، ٣٥).

٢ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦ / ١٤٢.

٣ - انظر ترجمته بذيل تذكر الحفاظ للذهبي؛ للسيوطي، ص (٣٤٧) وللحسيني ص ٣٤ والرد الوافر، (٦٥ - ٧٣)؛ وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦ / ١٤١ وجلاء العينين، ص ٣٢.

٤ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ١٦١.

وذكر ابن الوردي في تاريخه، أنه اجتمع بابن تيمية وبحث بين يديه في فقه وتفسير، وسهر عنده ليلة وصلى خلفه صلاة التراويح؛ وأعجب به وبجبه للعلم وطلابه وكرمه <١> .

وتوفي في سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة (٧٤٩هـ). <٢>

٨ - محمد بن سعد الله:

عمر بن سعد الله بن عبد الأحد الحراني، ثم الدمشقي الفقيه الفرضي القاضي زين الدين أبو حفص بن سعد الدين بن نجيج، ولد سنة خمس وثمانين وستمائة من الهجرة (٦٨٥هـ).

حضر على أبي الحسن البخاري وسمع من يوسف الغسولي وغيره وسمع بالقاهرة وغيرها، ودخل بغداد وأقام بها ثلاثة أيام. وتفقه وبرع في الفقه والفرائض ولازم الشيخ تقي الدين وغيره؛ وكتب بخطه الكثير من كتب المذهب، ولي نيابة الحكم عن ابن المنجا، وكان خيراً ديناً حسن الأخلاق متواضعاً، بشوش الوجه فقيهاً فرضياً فاضلاً ثباتاً سديداً في الأحكام، وذكر الذهبي في المختصر أنه تخرج بابن تيمية وغيره - توفي في سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩هـ) مطعوناً شهيداً. رحمه الله <٣>.

٩ - محمد بن علي البزار:

هو الشيخ العالم الفقيه الفاضل المحدث سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن موسى بن الخليل البغدادي، الأزجي البزار. ولد سنة ثمان وثمانين وستمائة تقريباً؛ (٦٨٨) من الهجرة.

١ - ابن تيمية سيرته وأخباره ص ١٧، ١٨، نقلاً عن تاريخ ابن الوردي بتصريف.

٢ - انظر ترجمته في شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦ / ١٦١، وجلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص: ٣٨.

٣ - انظر ترجمته بالذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٤٣ - وشذرات الذهب ٦ / ١٦٢. والرد الوافر - ١٩١ - وجلاء العينين ص - ٣٨.

سمع من علماء عصره في بغداد، ورحل إلى دمشق وسمع من علمائها؛ وحضر ابن تيمية وأخذ عنه وأعاد بالمستنصرية، ولي إمامة جامع الخليفة ببغداد مدة يسيرة ثم عزل نفسه.

كان من أكثر تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية حباً له، أفردته بترجمة أسماها: الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية.

وتوفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة (٧٤٩ هـ) قبل وصوله إلى مكة حاجاً بمنزلة حاجر ودفن بها. <١>

١٠ - ابن قيم الجوزية:

هو: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي ثم الدمشقي الفقيه الأصولي، المفسر النحوي، المجتهد المطلق الشهير بابن قيم الجوزية.

ولد سنة إحدى وتسعين وستمئة من الهجرة (٦٩١ هـ).

وسمع من علماء وشيوخ عصره؛ ولازم شيخ الإسلام ابن تيمية وأخذ عنه؛ كان عالماً بالتفسير، والحديث ومعانيه وفقهه؛ ودقائق الاستنباط منه، والفقه وأصوله، والعربية؛ وعلم السلوك.

أخذ عنه العلم خلق كثير في حياة شيخه - ابن تيمية - وبعده إلى أن مات.

درس بالصدرية، وأم بالجوزية، وصنف مصنفات كثيرة منها: إعلام الموقعين في أربع مجلدات، وزاد المعاد في أربع مجلدات، والطرق الحكمية مجلدة واحدة، ومفتاح دار السعادة، وكتاب بدائع الفوائد مجلدتان، وإغاثة اللهفان عن مصائد الشيطان... وغيرها كثيرة. توفي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة من الهجرة (٧٥١ هـ) رحمه الله رحمة واسعة.

١ - انظر ترجمته بالذيل على طبقات الحنابلة ٤٤٤/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ١٦٣/٦؛ والرد الوافر ص ١٩٥، وانظر ترجمته الموجوده في أول كتابه: الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية.

وهو ناشر علم شيخ الإسلام ابن تيمية وشارح فكره، والمبين عن مراده،
والمفصح عن مقاصده ومراميه وحامل لواء الجهاد لتصحيح العقيدة وقمع البدع
والضلالات من بعده» (١).

١١ - محمد بن مفلح:

هو: أفضى القضاة شمس الدين أبو عبد الله: محمد بن مفلح بن محمد
بن مفرج المقدسي؛ ثم الصالحي الراميني الحنبلي.
ولد سنة ثمان وسبعمائة من الهجرة (٧٠٨ هـ).

أخذ العلم من علماء عصره ومشايخه كثيرون؛ ولزم شيخ الإسلام ابن
تيمية، وكان يقول له: ما أنت ابن مفلح بل أنت مفلح؛ وكان أخبر الناس بمسائل
ابن تيمية حتى ان ابن القيم كان يرجع إليه.

ومن مصنفاته، كتاب الفروع؛ وشرح المقنع نحو ثلاثين مجداً؛ والآداب
الشرعية الكبرى؛ والوسطى؛ والصغرى، وعلق على محفوظة أحكام الشيخ مجد
الدين ابن تيمية (٢) - منتقى الأخبار - وغيرها.

وكانت وفاته سنة ثلاث وستين وسبعمائة من الهجرة (٧٦٣ هـ).

١٢ - ابن قاضي الجبل:

هو : أبو العباس أحمد بن قاضي القضاة شرف الدين أبي الفضل
الحسن بن الخطيب شرف الدين أبي بكر عبد الله بن شيخ الإسلام أبي عمر
محمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، قاضي الجبل، وابن قاضيه.

١ - انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة؛ ٤٤٧/٢ - ٤٤٠؛ والرد الوافر، ص ١١٩، وشذرات
الذهب، ١٦٩/٦؛ والبدر الطالع، ١٤٣/٢.

٢ - البداية والنهاية ٤ / ٢٩٤.

٣ - انظر ترجمته في: شذرات الذهب، ١٩٩/٦؛ وانظر: البداية والنهاية، لابن كثير، ٢٩٤/٤١، وجلاء
العينين، ص ٣٩.

ولد في تاسع شعبان سنة ثلاث وتسعين وستمئة من الهجرة (٦٩٣هـ) كان له باع طويل في التفسير، لا يمكن وصفه، وكان له في الأصول والفروع القدم العالي، عالماً بالحديث وعلمه، والأصلين والمنطق، قرأ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وأذن له في الإفتاء؛ وسمع في صغره من علماء عصره؛ وفي مشايخه كثرة، وتولى التدريس في عدة مدارس، وولي القضاء بدمشق بعد جمال الدين المرداوي سنة سبع وستين وسبعمئة من الهجرة، وله عدة مصنفات منها: المناقلة في الأوقاف، وما في ذلك من النزاع والخلاف، طبع بمكة بعناية الشيخ عبد الله بن دهيش رئيس المحكمة الكبرى - سابقاً - رحمه الله؛ والفائق في الفقه، وكتاب في أصول الفقه وصل فيه إلى أول القياس، والرد على الكيا الهراسي. وغيرها.

وكانت وفاته يوم الثلاثاء رابع عشر رجب سنة إحدى وسبعين وسبعمئة من الهجرة (٧٧١هـ).

١٣ - أبو الفداء إسماعيل بن كثير:

هو الشيخ الإمام العالم الحافظ المفيد البارع عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البصري الأصل، الدمشقي، الشافعي، ولد بمجدل القرية من أعمال مدينة بصرى وكانت ولادته سنة إحدى وسبعمئة من الهجرة (٧٠١هـ) وقيل سنة سبعمئة (٧٠٠هـ).

وسمع من مشائخ دمشق، وأمعن النظر في الرجال، والعلل وولي مشيخة أم الصالح، والتكزية، بعد الذهبي؛ ولزم شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية وأكثر في الأخذ عنه.

وصنف عدة مصنفات منها: البداية والنهاية، والتفسير، وكتاب في جمع المسانيد العشرة؛ واختصر تهذيب الكمال وأضاف إليه ما تأخر في الميزان سماه التكميل، وطبقات الشافعية، وله سيرة صغيرة، وشرع في أحكام كثيرة

١ - انظر ترجمته. في الرد الوافر ص ١٣٢، وفي الذيل على طبقات الحنابلة ٢ / ٤٥٣ وفي شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ٦ / ٢١٩؛ وجلاء العينين ص ٣٥.

كتب منها مجلدات إلى الحج؛ وشرح قطعة من البخاري وغير ذلك، وأخذ عنه العلم
تلاميذ كثيرون... وكانت وفاته في شعبان من سنة أربع وسبعين وسبعمائة من
الهجرة (٧٧٤ هـ). <١>

١ - انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي - للحافظ الحسيني ص ٧٥، والسيوطي ص ٣٦١، وشذرات
الذهب في أخبار من ذهب ٦ / ٢٣١: ٢٣٢. والرد الوافر، ص ١٥٤، وجلاء العينين - ٣٤، والبدر
الطالع ١ / ١٥٣.

رابعاً

منحى شيخ الإسلام ابن تيمية في الاجتهاد

إن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - علم من أعلام الإسلام؛ واستحق بجدارة تلقيه بشيخ الإسلام لأنه نصر السنة، وقمع البدعة، وأفتى وجاهد، ولسنا هنا بصدد ذكر مزاياه في هذا الشأن، بل نريد إعطاء القارئ فكرة موجزة عن طريقته في الفتوى - الاجتهاد - قبل أن نتناول بعض المسائل بشيء من التوضيح.

كانت طريقته اتباع الدليل، ولم يكن يكتفي في إثبات الحكم في المسألة بذكر بعض ما تقوم به الحجة من الأدلة؛ بل كان يستطرد كثيراً في ذكر الأدلة وجشد وجوه الدلالة منها، مقدماً الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ويقسم الحجج عامة إلى قسمين^(١) هما: حجة مقبولة واجبة الاتباع لأنها كلها حق وحجة لا تقبل ولا ترد لأن فيها حقاً وباطلاً.

أما الأولى فهي: الكتاب والسنة والإجماع، وهي واجبة الاتباع، لا يجوز تركها بحال من الأحوال؛ وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه، لأنها مبنية على أصليين أحدهما: أن هذا جاء به الرسول؛ والآخر: أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه^(٢).

و يرى أنه يجب الرد إلى الكتاب والسنة في حالة النزاع، أما عند عدم التنازع فلا يوجب الرد، وإن جاز، لأن اتفاقهم دليل على موافقة الكتاب والسنة؛ والله أمر بمواالاتهم، والموالاتة تقتضي الموافقة والمتابعة، كما أن المعادة تقتضي المخالفة والمجانبة^(٣).

١ - مجموع الفتاوى - ابن تيمية، ١٩ / ٥ - ٨ بتصرف.

٢ - انظر المرجع السابق ١٩ / ٦، ٥ بتصرف يسير.

٣ - انظر المرجع السابق ٢٠ / ٤٩٩ بتصرف يسير.

وأما الحجة الثانية فقسّمها إلى قسمين هما: ما أثر عن الأنبياء وما لم يؤثر.

أما الأول وهو: ما أثر عن الأنبياء فيشمل الإسرائيليات، وشرع من قبلنا. أما الإسرائيليات فقد لبس ما فيها من الحق بالباطل فحكمها عنده كالتالي:

١ - التوقف، أي عدم القول بصدقها أو كذبها عملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم، فإنما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه وإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوهم) <١>

٢ - يرى جواز سماعها وروايتها بشرط أن تعلم موافقتها لما علمناه من ديننا لأنها مؤنس ومؤكد، وقد علم أنها حق.

٣ - لا يجوز إثبات حكم بمجردهما، وحكى الاتفاق عليه <٢>. أما شرع من قبلنا فيرى أنه شرع لنا فيما ثبت بشرعنا أنه شرع لهم ولم يرد في شرعنا خلافه. دون ما روه لنا <٣>.

أما القسم الثاني وهو: ما لم يؤثر عن الأنبياء « مما يروى عن الأوائل والمتفلسفة ونحوهم، وما يلقي في قلوب المسلمين يقظة ومناماً؛ وما دلت عليه الأقيسة الأصلية، أو الفرعية، وما قاله الأكابر من هذه الملة علماؤها وأمرائها؛ فهذا التقليد والقياس والإلهام؛ فيه الحق والباطل لا يرد كله ولا يقبل كله » <٤>.

١ - أخرج منه البخاري في صحيحه: لاتصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم انظر صحيح البخاري بفتح الباري، ٥ / ٢٩١ / ١٣ / ٣٣٣؛ حديث ٧٣٦٢؛ ١٣ / ٥١٦؛ حديث ٧٥٤١.

٢ - انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٦ / ١٩ بتصرف يسير وانظر أيضاً المرجع السابق ٦٧ / ١٨.

٣ - مجموع الفتاوى - لابن تيمية: ٧ / ١٩ بتصرف يسير، وانظر المرجع نفسه ٨٥ / ١٤، ٨٦. وانظر المسودة ص ١٩٣، ١٩٤.

٤ - انظر المرجع السابق، ٧ / ١٩؛ في المطبوعة علمائها وأمرائها؛ ولايتين لي فيه وجه صحة؛ فإنها بدل أو عطف بيان، والبدل والمعطوف تابع للمبدل منه أو المعطوف عليه وهو مرفوع.

فهو يرى أن هذه الأمور لا ترد مطلقاً لما فيها من حق موافق للكتاب والسنة، ولا تقبل قبولاً مطلقاً لما فيها من الباطل، بل يقبل منها ما وافق الحق ويرد منها ما كان باطلاً؛ وكذلك يرى أن الأقيسة العقلية الأصلية والفرعية مشتملة على حق وباطل فما كان حقاً قبل وما كان باطلاً رد. <١>

فطرق الأحكام عنده هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس على النص أو الإجماع والاستصحاب، والمصالح المرسلة. <٢>

وسأذكر بإيجاز رأي شيخ الإسلام ابن تيمية في المسائل التالية:

لأن القصد من هذا هو توضيح طريقته في الاجتهاد، وكيفية تصرفه في الفتوى، ليكون القارئ الكريم على علم بمنحاه في الاجتهاد فهذه المقدمة كالمفتاح لما يأتي بعدها.

١ - الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا ؟

٢ - المتواتر والآحاد.

٣ - الإجماع المعلوم.

٤ - مستند الإجماع.

٥ - إجماع أهل المدينة.

٦ - قول الصحابي.

٧ - العلة.

٨ - الاستصحاب.

٩ - العرف والعادة.

١ - انظر المرجع السابق، ١٩ / ٧ بتصرف.

٢ - انظر المرجع السابق، ١١ / ٣٤٢ بتصرف واختصار شديد في العبارة.

١ - الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا ؟..

النسخ هو: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم؛ بخطاب متراخ عنه. (١)
فلذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن الزيادة على النص ليست نسخاً وذكر أنه مذهب أحمد والشافعي ومالك، وأن الأحناف يعدونها نسخاً (٢). حيث قال: «... فقد تحرر أن الزيادة ترفع موجب الاستصحاب، وتارة ترفع موجب المفهوم، وتارة ترفع موجب الإطلاق والعموم، وفي هذين الموضعين تارة يكون قد ثبت أن المتكلم أراد مقتضى المفهوم أو الإطلاق، والعموم، وتارة لم يثبت أنه أراده، فمتى لم يثبت أنه أراده فهو كتخصيص العموم، وأما إن ثبت أنه أراده فهو بمنزلة الاستصحاب الذي قرره السمع، رفعه يكون نسخاً ؛ لكن ذلك لا لأنه مجرد زيادة على النص، لكن لمعنى آخر؛ فالصواب ما أطلقه الأصحاب من أن الزيادة على النص ليست نسخاً بحال؛ والقول فيها كالقول في تخصيص العموم، وتقييد المطلق سواء...» (٣).

وقال بعد أن تكلم في حديث (رؤية الله يوم الجمعة) مانصه: « وليس هذا مما اختلف فيه الفقهاء من الزيادة في النص هل هي نسخ ؟ فإن ذلك إنما هو في الأحكام، التي هي الأمر، والنهي والإباحة وتوابعها؛ مثل ما قال الله تعالى: " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " (٤) .

١ - انظر روضة الناظر مع نزهة الخاطر - ١٩٠/١ .

٢ - انظر المسودة في أصول الفقه، جمع أبي العباس الحنبلي الحراني، تحقيق وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد؛ ص ٢٠٧، طبع دار الكتاب العربي، وانظر تيسير التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمرير بادشاه طبع دار الكتب العلمية، ٢١٨ / ٣ .

٣ - المسودة في أصول الفقه، ص ٢١٠ .

٤ - آية (٢) من سورة النور.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام) <١>. فهنا اختلف العلماء هل هذه الزيادة نسخ لقوله: (الزانية والزاني فاجلدوا...)؟ مع أن الجمهور على أنها ليست نسخاً. وهو الصحيح، كما هو مقرر في موضعه، وأما زيادة أحد الخبرين على الآخر في الأخبار المحضة فهذا مما لم يختلف المسلمون أنه ليس بنسخ، وأنه لا ترد الزيادة إذا لم تناف المزيّد، فإن رجلاً لوقال: رأيت رجلاً ثم قال: رأيت رجلاً عاقلاً أو عالماً لم يكن بين الكلامين منافاة؛ ففرق بين الإطلاق، والتقيد والتجريد والزيادة في الأمور الطلبية، وبين ذلك في الأمور الخبرية <٢>.

ومما سبق يتضح الآتي:

١ - أنه لا يعد الزيادة على النص نسخاً؛ بل يعد القول فيها كالقول في تخصيص العموم؛ وتقيد المطلق، فهي إما أن تكون رافعة لموجب الاستصحاب - البراءة الأصلية - أو موجب المفهوم، أو موجب الإطلاق والعموم. ووضح هذا بضم النفي إلى الجلد ونحو ذلك؛ فإنه إنما رفع الاستصحاب والمفهوم، ولم يرفع موجب الخطاب المنطوق، فالزيادة على النص بمنزلة تخصيص العموم وتقيد المطلق <٣>.

٢ - أن الاختلاف بين العلماء في أمر الزيادة على النص إنما هو في الأمور الطلبية - أي الأحكام - أما الأمور الخبرية فلا اختلاف بين العلماء؛ في أن الزيادة فيها ليست نسخاً ولا ترد إذا لم تناف المزيّد.

٣ - أنه في هذه المسألة يوافق الجمهور - الحنابلة والمالكية، والشافعية.

١ - هذا جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحدود، باب حد الزنا ١١/١٨٨، ١٨٩. بشرح النووي. وانظر صحيح البخاري بفتح الباري، ٥/٢٥٥، حديث، ٢٦٤٩، ١٥٦/١٢، حديث، ٦٨٣١، حديث: ٦٨٣٣.

٢ - مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٦/٤٠٧، ٤٠٨.

٣ - انظر المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، ص ٢٠٨.

* مراتب الزيادة:

الزيادة على ثلاث مراتب:

الأولى: إما أن تكون الزيادة لا تعلق لها بالمزيد، كزيادة عبادة مستقلة، ليست من جنس المزيد، ولا تتعلق به، كزيادة صوم يوم ما؛ على الصلوات الخمس.

الثانية: إما أن تتعلق الزيادة بالمزيد عليه تعلقاً ما؛ على وجه لا يكون شرطاً فيه كزيادة التغريب على الجلد في الحد، وعشرين سوطاً على الثمانين في حد القذف.

الثالثة: وإما أن تتعلق الزيادة بالمزيد عليه تعلق الشرط بالمشروط؛ بحيث يكون وجود المزيد عليه بدون الزيادة وعدمه واحداً، كزيادة النية في الطهارة. (١)

فالأولى ذكر ابن قدامة: أنه لا يعلم فيها خلافاً. في أنها ليست بنسخ أما الثانية والثالثة فجمهور العلماء من المالكية، والحنابلة، والشافعية، على أن الزيادة على النص ليست نسخاً بأي حال من الأحوال، وخالفهم الحنفية في ذلك، وقالوا: إنها نسخ (٢).

ودليل الجمهور: أن النسخ هو: رفع الحكم الشرعي الثابت بخطاب متراخ عنه، والزيادة ليست رفعاً ولا نقلاً، وإنما هي ضم وإلحاق، فلا تكون نسخاً. وعلى هذا تكون زيادة التغريب في حد الزنا - أي زنا البكر - وزيادة عشرين سوطاً في حد القذف، واشتراط الإيمان في كفارة الظهار، واشتراط النية في الطهارة؛ وزيادة الشاهد واليمين في الشهادة وأمثال هذه، ليست نسخاً.

١ - روضه الناظر وجنه المناظر - مع نزهة خاطر -، ابن قدامة، - م - دار الكتب العلمية، ٢٠٨/١ - ٢١٢ بتصرف.

٢ - انظر تيسير التحرير لأمير بادشاه، ٢ / ٢١٨. وانظر: شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، ٣٦/٢ - ٣٨، مطبعة دار الكتب العلمية.

واستدل الحنفية: بأن الزيادة فيها رفع للحكم الشرعي، والنسخ ما هو إلا كذلك؛ « فالجلد مثلاً قبل زيادة التغريب كان حداً كاملاً مستقلاً لعقوبة الزاني، يتعلق به أن المحدود صار فاسقاً لا تقبل شهادته، وبعد زيادة التغريب عليه لم يبق حداً تاماً مستقلاً صالحاً لتعلق الأحكام به بل صار جزءاً أولاً للحد، والتغريب جزءاً ثانياً له. فارتفعت الأحكام التي كانت أنيطت بالجزء الأول، واستقرت بتمام الجزئين، وهذا هو معنى النسخ » (١).

ورد عليهم الجمهور: بأن قولهم هذا مازال مجرد دعوى بدون دليل، لأنه ليس في الآية: " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " ما يدل على عدم وجوب شيء آخر بدليل آخر إذ ليس فيها ما يدل على الحصر، ولا يمنع اشتغالها على بعض العقوبة؛ وإحالة تمامها إلى بيان الرسول عليه السلام. « كما أن ضم التغريب إلى الجلد لا يخرج عن أن يكون حداً، فإنه يجرى إقامته على المحدود ولكنه يطالب بإقامة التغريب » (٢).

ثم إن قولهم: (كان الجلد هو الحد كاملاً يجوز الاقتصار عليه، ليس مستفاداً من منطوق النص، لأن وجوب الحد لا ينفي وجوب غيره بطريق المنطوق؛ وإنما يستفاد من المفهوم، وهم لا يقولون به - أي الحنفية - فكيف قالوا به هنا ثم لم يقولوا به في غير هذا الموضع، وإذا سلم لهم هذا فرفع المفهوم كتخصيص العموم، فإن التخصيص ليس نسخاً لأنه رفع بعض ما يقتضيه اللفظ، وكل هذا على تقدير ثبوت حكم المفهوم، واستقراره، بل قالوا - أي الجمهور - لا نسلم لكم دلالة مفهوم الآية على عدم التغريب، حتى استقر هذا الحكم، ثم جاءت الزيادة بعد ذلك؛ بل يمكن أن تكون زيادة التغريب ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم متصلة بنزول آية الجلد) (٣).

١ - نزعة خاطر العاطر، عبدالقادر بن مصطفى بدران، - م - دار الكتب العلمية: ١ / ٢١٠.

٢ - الوصول إلى الأصول: أحمد بن علي بن برهان البغدادى، تحقيق د/ عبدالحميد على أبو زنيد، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ - مكتبة المعارف - الرياض، ٢ / ٣٣.

٣ - انظر نزعة خاطر العاطر ١ / ٢١٢ « بتصرف ».

والوقوف على هذه المسألة انظر المراجع المبينة بالهامش. <١>

٢ - المتواتر والأحاد:

السنة النبوية تكون في حق من سمع النبي صلى الله عليه وسلم، أو شاهد فعله قطعية؛ أما في حقنا فهي إما متواترة وهي: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه. وإما أحاد وهي: ما عدا المتواتر على اختلاف درجاتها عند أهل العلم بالحديث <٢>.

وللمتواتر شروط ثلاثة هي <٣>:

١ - أن يخبروا عن علم ضروري مستند إلى محسوس؛ كقولهم سمعنا أو رأينا أو لمسنا؛ وإن كان مستند خبرهم العقل كالقول بحدوث العالم وصدق الأنبياء فلا يسمى الخبر حينئذ متواتراً.

١ - للوقوف على هذه المسألة انظر:

أ - التمهيد لابي الخطاب، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، تحقيق مفيد محمد أبو عمشة، ٣٩٨/٢ - ٤٠٤.

ب - روضة الناظر لابن قدامة، ٢٠٨/١ - ٢١٣، ونزهة الخاطر العاطر، لابن بدران، ٢٠٨/١ - ٢١٣.

ج - البرهان في أصول الفقه - إمام الحرمين، ١٣٠٩/٢ - ١٤٠١.

د - الوصول إلى الأصول، أحمد بن علي برهان الدين البغدادى - م - المعارف، ٣٢/٢ - ٣٤.

هـ - تيسير التحرير ٣ / ٢١٨.

٢ - انظر معنى المتواتر والأحاد في روضة الناظر - مع نزهة الخاطر - ٢٤٤/١؛ ٢٦٠، والمستصفى للغزالي، ١٣٢/١ - ١٤٥، ومفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لابي عبدالله بن أحمد المالكي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ص ٥، طباعة دار الكتب العلمية؛ وتيسير مصطلح الحديث للطحان، ص ١٩، ٢٢. وانظر تدريب الراوي، ١١٦/٢.

٣ - انظر روضة الناظر - مع نزهة الخاطر، ٢٥٤/١.

والمستصفى للغزالي ١ / ١٣٤، وتيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٢٠. بتصرف.

٢ - أن يستوي طرف الخبر ووسطه في هذه الصفة وفي كمال العدد؛ بمعنى أن يكون مستند خبرهم الحس وأن يوجد العدد المعين لحصول التواتر في جميع طبقات السند.

٣ - أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف العلماء في أقل الكثرة على أقوال، إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية، لا يشترط للتواتر عدداً معيناً لأن الضابط في نظره هو حصول العلم بالخبر، ولحصول العلم طرق أخرى غير العدد.

حيث قال: « فلفظ المتواتر: يراد به معان؛ إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم؛ لكن من الناس من لا يسمي متواتراً إلا مارواه عدد كثير يكون العلم حاصلًا بكثرة عددهم فقط؛ ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم في قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم في كل قضية؛ وهذا قول ضعيف. والصحيح ما عليه الأكثر أن العلم يحصل بكثرة الخبرين تارة؛ وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم؛ وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر يحصل العلم بمجموع ذلك؛ وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة » (١).

وقال أيضاً: « و الصحيح الذي عليه الجمهور: أن التواتر ليس له عدد محصور والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة؛ كما يحصل الشبع عقيب الأكل والري عند الشرب، وليس لما يشبع كل واحد ويرويه قدر معين؛ بل قد يكون الشبع لكثرة الطعام؛ وقد يكون لجودته كاللحم، وقد يكون لاستغناء الأكل بقليله، وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح، أو غضب؛ أو حزن أو نحو ذلك.

كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر، تارة يكون لكثرة الخبرين... وتارة يكون لدينهم وضبطهم... وتارة قد يحصل العلم لكون كل من الخبرين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر مع العلم بأنهما لم يتواطأ، وأنه يمتنع في العادة الاتفاق في ذلك... وتارة يحصل العلم بالخبر لمن عنده الفطنة والذكاء، والعلم بأحوال

١ - مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٨/١٨ وانظر نفس المرجع ص ٤٠، وانظر نفس المرجع أيضاً، ٢٥٨/٢٠

المخبرين وبما أخبروا به ما ليس لمن له مثل ذلك؛ وتارة يحصل العلم بالخبر لكونه روي بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر في العلم ولم يكذبه أحد منهم، فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب «١».

ثم قال أيضاً: « وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين؛ له أسباب غير مجرد العدد؛ علم أن من قيد العلم بعدد معين وسوى بين جميع الأخبار في ذلك فقد غلط غلطاً عظيماً، ولهذا كان التواتر ينقسم إلى: عام، وخاص.

فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة؛ كسجود السهو، وجوب الشفعة، وحمل العاقلة العقل، ورجم الزاني المحسن وأحاديث الرؤية وعذاب القبر، والحوض والشفاعة، وأمثال ذلك «٢».

وبهذا تبين أن شيخ الإسلام ابن تيمية لا يشترط للتواتر عدداً معيناً، لأن المقصود بالتواتر عنده هو: ما يفيد العلم، وإفادة العلم عنده طرق غير العدد؛ لذا رأى أن من حصر إفادة العلم فيه فقد غلط؛ وبين وجهة نظره بأن العلم بحصول الشبّع عقيب الأكل أو الري عند الشرب يحصل في القلب ضرورة؛ إلا أنه يختلف مقدار الشبّع، ومقدار الري من شخص إلى آخر، ومن نوع إلى آخر. فكذلك العلم الحاصل عقيب الخبر، كما بين أن لحصول العلم عدة طرق غير العدد وهي:

١ - صفات المخبرين الدينية.

٢ - تمام ضبط الرواة.

٣ - حصول قرائن تحتف بالخبر.

١ - مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٥٠/٥١، وانظر المرجع نفسه ٦٩/١٨، ٧٠، وانظر الاستقامة لابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ. تحقيق د. محمد رشاد سالم، ٢٩/١: ٣٠.

٢ - مجموع الفتاوى لابن تيمية، ١٨ / ٥١.

٤ - كون كل من المخبرين يخير بمثل ما أخبر به الآخر مع العلم بعدم تواطؤهما، وإمتناع إتفاقهما في العادة على مثل ذلك.

٥ - أن يروى بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر في العلم ولم يكذبه أحد منهم، لأن الجماعة الكثيرة يمتنع تواطؤهم على الكتمان كما يتمنع تواطؤهم على الكذب.

٦ - حصول العلم بالخبر لمن عنده فطنة وذكاء، وعلم بأحوال المخبرين وبما أخبروا به.

كما أنه رحمة الله يرى أن التواتر نوعان: عام وهو: ما يعلمه العامة. وخاص: وهو ما يعلمه أهل العلم بالحديث، حيث بين أن مآلقاه أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق؛ وأجمعوا على صحته يعد معلوم الصحة متقناً؛ معللاً ذلك بأن إجماع أهل الحديث كإجماع أهل الفقه فما دام إجماعهم حجة فكذلك إجماع أهل الحديث لأن الأمة لاتجتمع على خطأ^(١).

أما الأحاديث الأحاد فمن العلماء من قال: إن العلم لا يحصل بها، ومنهم من قال يحصل بها العلم^(٢)؛ إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى أنه ليس كل خبر واحد يفيد العلم؛ بل يرى إفادتها للعلم إذا احتفت بها قرائن تفيد العلم أو تلقتها الأئمة بالقبول حيث قال: « وأيضاً فالخبر الذي تلقاه الأئمة بالقبول تصديقاً له، أو عملاً بموجبه يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف؛ وهذا في معنى المتواتر؛ لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض، ويقسمون الخبر إلى متواتر، ومشهور وخبر واحد... »^(٣).

١ - للوقوف على هذه المسألة انظر روضة الناظر - مع نزهة الخاطر - ١ / ٢٦٠ وما بعدها.

٢ - المرجع السابق « نفس الجزء والصفحة ».

٣ - مجموع الفتاوى لابن تيمية، ١٨ / ٤٨.

وقال أيضاً: « ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم... وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء... » <١> .

وقال أيضاً: « يقبل خبر الواحد فيما يعم فرضه... » <٢> .

وقال أيضاً: « يقبل خبر الواحد في إثبات الحدود، نص عليه... » <٣> .

وقال أيضاً: « خبر الواحد مقدم على القياس، نص عليه... » <٤> .

وقال أيضاً: « يجوز العمل بخبر الواحد الذي فيه الصفات المعتبرة شرعاً نص عليه... » <٥> .

وقال أيضاً: « يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى، وبه قال عامة الفقهاء... » <٦> .

وقال أيضاً: « ومما يحقق أن خبر الواحد الواجب قبوله يوجب العلم قيام الحجة القوية على جواز نسخ المقطوع به؛ كما في رجوع أهل قباء عن القبلة التي كانوا يعلمونها ضرورة من دين الرسول بخبر واحد، وكذلك في إراقة الخمر؛ وغير ذلك؛ وإذا قيل: الخبر هناك أفاد العلم بقرائن احتفت به؛ قيل: فقد سلمتم المسألة؛ فإن النزاع ليس في مجرد خبر واحد، بل في أنه قد يفيد العلم... » <٧> .

١ - المرجع السابق ٤٠/١٨، ٤١.

٢ - المسودة في أصول الفقه، آل تيمية ص ٢٣٩.

٣ - المرجع السابق ص ٢٣٩ وانظر تيسير التحرير ٨٨/٢ حيث بين أن أكثر الحنفية لا يقبلونه.

٤ - المسودة في أصول الفقه ص ٢٣٩.

٥ - المسودة في أصول الفقه ص ٢٣٨؛ وقوله نص عليه: يريد به الإمام أحمد بن حنبل وهذا اصطلاح للحنابلة فيما عن الامام فيه رواية منصوصة.

٦ - المرجع السابق ص ٢٣٨، وانظر تيسير التحرير ١١٢/٣، ١١٣ حيث بين أن مذهب الأحناف خلاف هذا. إلا إذا أشتهر أو تلقته الأمة بالقبول، وبين أن أكثر الأصوليين والمحدثين يقبلونه في ماتعم به البلوى إذا صح سنده، بدونهما، وانظر تخريج الفروع للزنجاني ص ٦٢.

٧ - المسودة في أصول الفقه ص ٢٤٧، وانظر المرجع نفسه ص ٢٤٦.

هذا ومما سبق يتضح أن شيخ الإسلام يرى مايلي:

١ - عدم اشتراط العدد المعين للمتواتر؛ لأن لإفادة العلم طرقاً غيره ولانفهم من هذا أنه لايشترط العدد، بل الذي لايشترطه هو تعيين العدد أو تحديده بمقدار معين لامجرد العدد.

٢ - أن خبر الواحد يفيد العلم إذا اتفق أهل العلم بالحديث على تلقيه بالقبول؛ ويكون قطعياً في هذه الحالة.

٣ - قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى، أو يعم فرضه، وفي إثبات الحدود.

٤ - أن خبر الواحد يقدم على القياس.

٥ - جواز العمل بخبر الواحد الذي فيه الصفات المعتبره شرعاً.

ونستفيد من هذا: أن الأحاديث المتواترة كثيرة وليست بالعزيزة النادرة؛ كما يزعم من لا اطلاع له على طرق الأحاديث؛ وأن أخبار الأحاد كثير منها مايفيد العلم؛ والقطع بموجبه؛ لوجوه تفيد ذلك. مثل التلقي بالقبول، واحتفاف القرائن الدالة على صدق المخبر أو توقع الخبر، أو إجماع أهل العلم بالحديث على صحة الخبر.

٣ - الإجماع المعلوم:

يعد شيخ الإسلام ابن تيمية الإجماع في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة؛ ويرى أن المعلوم منه هو ماكان في عهد الصحابة رضى الله عنهم؛ حيث قال: «... لكن المعلوم منه هو: ماكان عليه الصحابة، وأما بعد ذلك فتعذر العلم به غالباً...» (١).

وقال أيضاً: « والإجماع الذي ينضبط هو ماكان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة... » (٢).

١ - مجموع الفتاوى - ابن تيمية، ٣٤١/١١. وانظر المرجع نفسه ١٩ / ٢٠١.

٢ - المرجع السابق، ١٥٧/٣ وانظر المرجع نفسه ١٣ / ٢٥، ٢٦.

فهو لا يمنع من وقوع الإجماع بعد عصر الصحابة لكنه يرى أن العلم به متعذر في الغالب، أو متعسر.

٤ - مستند الإجماع:

ويرى أن الإجماع لا ينعقد إلا عن نص، وأنه لا يوجد مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث قال: «... لكن استقر أنا موارد الإجماع فوجدناها كلها منصوصة؛ وكثير من العلماء لم يعلم النص؛ وقد وافق الجماعة؛ كما أنه يحتج بقياس وفيها إجماع لم يعلمه فيوافق الإجماع» (١).

وقد أنكر رحمه على من زعم أن الإجماع مستند معظم الشريعة. (٢)

٥ - إجماع أهل المدينة:

أما إجماع أهل المدينة، فبين أنه على أربع مراتب هي:

١ - ما يجري مجرى النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل نقلهم لمقدار المد، والصاع، وكترك صدقة الخضروات، والأحباس، وقال: إنه حجة باتفاق العلماء، وهذا كالأحاديث المتواترة.

٢ - العمل القديم بالمدينة قبل مقتل عثمان بن عفان رضى الله عنه وقال: إنه حجة عند مالك، والشافعي، وظاهر مذهب الإمام أحمد، رضى الله عنهم.

٣ - إذا تعارض دليلان كحديثين وقياسين، وجهل أيهما أرجح، وأحدهما يعمل به أهل المدينة. وبين أن مذهب مالك والشافعي الترجيح بعمل أهل المدينة، ومذهب أبي حنيفة عدم الترجيح به ولأصحاب أحمد وجهان، أحدهما: أنه لا يرجح به، والثاني الترجيح به وهو المنصوص عن أحمد.

١ - انظر المرجع السابق ١٩ / ١٩٦.

٢ - انظر المرجع السابق ١٩ / ٢٠٠.

٤ - العمل المتأخر بالمدينة، وبين أن الذي عليه أئمة الناس أنه ليس بحجة^(١).

فهو بهذا قد سلك مسلكاً سديداً؛ وقال قولاً حميداً، وقد عد قولهم أصح الأقوال إذ قال: « وإذا تبين أن إجماع أهل المدينة تفاوت فيه مذاهب جمهور الأئمة علم بذلك أن قولهم: أصح أقوال أهل الأمصار رواية ورأياً وأنه تارة يكون حجة قاطعة، وتارة حجة قوية، وتارة مرجحاً للدليل، إذ ليست هذه الخاصية لشيء من أمصار المسلمين... »^(٢).

وبهذا القدر يتضح موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من إجماع أهل المدينة.

٦ - قول الصحابي:

يرى رحمه الله أن قول الصحابي إذا اشتهر ولم ينكره أحد من الصحابة، وليس هناك نص يخالفه فهو حجة، بل هو في نظره إجماع إقراري متى عرف إقرار الصحابة لذلك حيث قال: « وأما أقوال الصحابة، فإن انتشرت ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء؛ وإن تنازعوا رد ماتنازعوا فيه إلى الله والرسول ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء.

وإن قال بعضهم قولاً ولم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر؛ فهذا فيه نزاع، وجمهور العلماء يحتجون به... »^(٣).

١ - انظر المسألة بتمامها في مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ٢٠ / ٢٠٢، ٢٠٨ - ٢١٠، باختصار وتصرف في العبارة.

٢ - مجموع الفتاوى - ابن تيمية، ٢٠ / ٣١١.

٣ - مجموع الفتاوى ١٤ / ٢٠. وانظر مسألة: قول الصحابي إذا لم يقل بعضهم بخلافه ولم ينتشر، روضة الناظر - مع نزهة خاطر - ٤٠٣ / ١، والمستصفي ١٩١ / ١، وانظر مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني، ص ١٦٦. وانظر تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ١٧٩ طبع مؤسسة الرسالة. وانظر اللع في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ص ٩٤، طبع دار الكتب العلمية

٧ - الحلة:

يذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى العمل بالقياس الصحيح، ويعدده الطريق الرابع من طرق الأحكام الشرعية بعد الكتاب والسنة والإجماع.

ويقطع بأنه لا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً؛ كما أنه لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح؛ وأن كل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد^(١). وناقش المسائل التي ادعى بعض أهل الفقه؛ والأصوليين أنها على خلاف القياس كالإجارة، والحوالة، والكتابة والمضاربة، والمزارعة، والمساواة^(٢).. إلخ. وبين وجه موافقتها للقياس الصحيح الموافق لدلالة الكتاب والسنة. وهذا لأنه لا ينظر للعلة نظرة ضيقة كما نظرها هؤلاء إذ يعدونها وصفاً مناسباً ظاهراً؛ منضبطاً مشتركاً بين الأصل والفرع.

بل يعلل بالوصف الملائم لجنس تصرفات الشرع، وبالحكمة التي من أجلها شرع الحكم، ويرى أنها ترجع في جملتها إلى جلب المصالح ودفع المفاسد حيث قال مبيناً العلة، في الترخيص في بيع مافيه غرر يسير مانصه:

« ومفسدة الغرر أقل من الربا. فلذلك رخص فيما تدعو إليه الحاجة منه. فإن تحريمه أشد ضرراً من ضرر كونه غرراً مثل بيع العقار جملة، وإن لم يعلم دواخل الحيطان والأساس، ومثل بيع الحيوان الحامل أو المرضع، وإن لم يعلم مقدار الحمل أو اللبن، وإن كان قد نهى عن بيع الحمل مفرداً؛ وكذلك اللبن عند الأكثرين، وكذلك بيع الثمرة بعد بدو صلاحها. فإنه يصح، مستحق الإبقاء »^(٣).

١ - انظر مجموع الفتاوى ٢٨٨/١٩، بل إنه الف كتاباً ضخماً في بيان هذه المسألة وتقريرها والدفاع عنها وهو المسمى بدرء تعارض العقل والنقل؛ وقد تقدم التعريف به ص ٧.

٢ - انظر مجموع الفتاوى ٢٠ / ٥٠٤ وما بعدها.

٣ - القواعد النورانية الفقهية، ابن تيمية، طبع دار النورة الجديدة، بيروت، لبنان، تحقيق محمد حامد الفقي، ص ١٤٠.

وقال أيضاً: «... وإذا كانت مفسدة بيع الغرر هي كونه مظنة العداوة والبغضاء وأكل الأموال بالباطل: فمعلوم أن هذه المفسدة إذا عارضتها المصلحة الراجحة قدمت عليها؛ كما أن السباق بالخيول والسهام والإبل لما كان فيه مصلحة شرعية جاز بالعوض، وإن لم يجز غيره بعوض، وكما أن اللهو الذي يلهو به الرجل إذا لم يكن فيه منفعة، فهو باطل، وإن كان فيه منفعة - وهو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (كل لهو يلهو به الرجل فهو باطل؛ إلا رمية بقوسه؛ وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته؛ فإنهن من الحق)» (١). صار هذا اللهو حقاً.

ومعلوم أن الضرر على الناس بتحريم هذه المعاملات أشد عليهم مما قد يتخوف فيها من تباعض، أو أكل مال بالباطل، لأن الغرر فيها يسير كما تقدم والحاجة إليها ماسة، والحاجة الشديدة يندفع بها يسير الغرر. والشرعية جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضها حاجة راجحة أبيح المحرم، فكيف إذا كانت مفسدته منتفية... «(٢)».

فقد بين أن العلة في جواز بيع ما فيه غرر يسير هي: كون الحاجة داعية إليه، وكون الضرر الحاصل من تحريم هذه المعاملات يوقع الناس في حرج شديد بل يكون عليهم أشد ضرراً من كونه غرراً؛ وهذا وصف غير منضبط بل ملائم لجنس تصرفات الشارع.

١ أخرجه النسائي في سننه، في كتاب الخيل، باب تأديب الرجل فرسه، ٢٢٢/٦، بشرح السيوطي.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، في كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله، وصححه الشيخ الألباني إلا قوله: (من الحق)، وهو جزء من الحديث: (ارموا واركبوا وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا، وكل لهو يلهو به المرء المسلم باطل، إلا رمية بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته. فإنهن من الحق) فالألباني ذكر تضعيف الحديث ماعداً (كل لهو...) فصححه، والافانين من الحق، انظر صحيح ابن ماجه للألباني ح ٢ ص ١٣٢، حديث (٢٢٦٧، ٢٨١١).

٢ - القواعد النوارانية الفقهية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص: ١٥٤، ١٥٥.

ثم قال أيضاً: « وقد يعنى بالعلة، ما كان مقتضياً للحكم يعني: أن فيه معنى يقتضي الحكم ويطلبه؛ وإن لم يكن موجباً فيمتنع تخلف الحكم عنه.. »(١).

ثم قال في معرض تقريره أن الإجارة على وفق القياس مانصه: « فالمناسبة تشهد لهذه العلة، فإنه إذا كان له حال وجود، وعدم، كان بيعه حال العدم فيه مخاطرة وقمار، وبها علل النبي صلى الله عليه وسلم المنع حيث قال: (أرايت إن منع الله الثمرة، فبم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق) »(٢). بخلاف ما ليس له إلا حال واحدة، والغالب فيه السلامة، فإن هذا ليس مخاطرة؛ فالحاجة داعية إليه، ومن أصول الشرع أنه إذا تعارض المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما »(٣)، فهو إنما نهى عن بيع الغرر لما فيه من المخاطرة التي تضر بأحدهما، وفي المنع مما يحتاجون إليه من البيع ضرر أعظم من ذلك، فلا يمنعهم من الضرر اليسير بوقوعهم في الضرر الكثير، بل يدفع أعظم الضررين باحتمال أدناهما، ولهذا لما نهاهم عن المزبنة لما فيها من نوع ربا؛ أو مخاطرة فيها ضرر، أباحها لهم في العرايا للحاجة لأن ضرر المنع من ذلك أشد، وكذلك لما حرم الميتة لما فيها من خبث التغذية أباحها لهم عند الضرورة، لأن ضرر الموت أشد ونظائره كثيرة »(٤).

فهذه النصوص تبين أن شيخ الإسلام ابن تيمية، يعلل بالحكمة وبالوصف الملائم لجنس تصرفات الشرع، ويعتبره عمدة القياس.

حيث بين أن المناسبة تشهد للعلة، والشاهد على الشيء قاض وحاكم عليه، وذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم علل بالحكمة حيث منع من بيع الثمر قبل بدو صلاحه لما يؤدي إليه ذلك من الضرر والمخاطرة؛ ثم فرق بين ماله حال وجود وعدم، وبين ما ليس له إلا حالة واحدة؛ حيث منع من البيع في الأول في حال العدم لعلة

١ - مجموع الفتاوى ٢٠ / ١٦٨.

٢ - صحيح البخاري بفتح الباري، ٤/ ٣٩٨؛ كتاب البيع، باب: إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابتها عاهة فهو من البائع؛ حديث ٢١٩٨.

٣ - انظر مجموع الفتاوى ٤٨/ ٥١.

٤ - مجموع الفتاوى؛ ٢٠/ ٥٣٨. وانظر إعلام الموقعين ٦/ ٧ - ٧.

المخاطرة والضرر، لأن له حال وجود سليمة من الضرر والمخاطرة؛ وأجازه في الثاني، لأنه وإن كان فيه مخاطرة يسيره، فالحاجة داعية إليه، والحاجة الماسة يندفع بها اليسير من الضرر. ولأنه ليس له إلا حال واحدة.

فأجازه للحاجة، والحاجة هنا ليست وصفا منضبطاً بل يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات، ولكنه وصف ملائم لجنس تصرفات الشارع؛ وأصول الشريعة وقواعدها تشهد لهذا. فالشارع نهى عن بيع المزبنة لما فيه من الضرر والمخاطرة، ولكنه أجازه في العرايا للحاجة. ومنع من أكل الميتة لما في ذلك من خبث التغذية، وأباحه عند الضرورة، لأن ضرر الموت أشد من الضرر المترتب على أكلها، وعلى هذا فليس عند ابن تيمية نص شرعي على خلاف القياس.

بخلاف الأحناف ومن سار على نهجهم؛ فإنهم يضبطون القواعد الفقهية ضابطاً محكماً بأقيسة دقيقة مضبوطة يجرونها في كل موضع؛ إلا إذا تخلفت عن ذلك فإنهم يجرون الاستثناء بطريق الاستحسان، ويجعلون الاستحسان في هذه المواضع؛ إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى أن الحكم متى ما كان موافقاً للمقاصد الشرعية العامة الراجعة في جملتها إلى جلب المصالح، ودفع المفاسد، فهو على وفق القياس؛ فلذا قرر أن الشريعة في أحكامها جملة وتفصيلاً تتفق مع توجيه الأقيسة السليمة، القائمة على تحقيق المقاصد الشرعية وهي جلب المصالح ودفع المفاسد^١.

ومن هذا كله نخلص إلى القول بأن شيخ الإسلام ابن تيمية يعلل بالوصف الملائم وبالحكمة التي من أجلها شرع الحكم، وذكر الشيخ أبو زهرة في كتابه: ابن تيمية مزية هذا الاعتبار بقوله: «... فإنه يترتب على ذلك أمران، أولهما: أن الأقيسة الشرعية تكون قريبة من مرامي الشارع موضحة في كل حكم من أحكامه

١ - انظر: ابن تيمية لأبي زهرة ص ٤٧٦، ٤٧٧، بتصرف.

ومعينة لأغراضه في الجزئيات والكليات؛ وبذلك يكون الفقه قريب المنحى من متعارف الناس ومصالحهم؛ وثانيهما: أن علل الأقسية لا تكون عامة مضبوطة؛ لأن الحكم ربما لا يتحقق في بعض الجزئيات؛ فكان الحنفية بعالجونها بالاستحسان، وذلك بقياس آخر، يتحقق فيه وصف ملائم؛ أو حكمة أخرى تتحقق فيها المصلحة؛ أما ابن تيمية، فهو يجعل القاعدة غير شاملة إذا لم تتحقق الحكمة في موضع؛ ويدخلها في عموم حكمة أخرى غير الأولى؛ وبهذا نجد النظريين متقاربين غير متباعدين في هذا الموضع؛ بيد أن ابن تيمية يقرب الفقه من المصالح ودفع المضار؛ ولو كانت القواعد غير مضبوطة ضبطاً تاماً...» (١).

وبهذا يتضح أنه يعلل بالوصف الملائم لجنس تصرفات الشارع، وبالحكمة التي من أجلها شرع الحكم، وتبعه في هذا تلميذه ابن القيم (٢).

كما يرى أن الحسنات تعلل بعلتين، وكذلك السيئات حيث قال: «قاعدة الحسنات تعلل بعلتين: أحدهما: ما تتضمنه من جلب المصلحة والمنفعة، والثانية ما تتضمنه من دفع المفسدة والمضرة. وكذلك السيئات تعلل بعلتين: أحدهما: ما تتضمنه من المفسدة والمضرة. والثانية: ما تتضمنه من الصد عن المنفعة والمصلحة؛ مثال ذلك قوله تعالى: "إِنَّ الرِّجْلَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ" (٣) فبين الوجهين جميعاً، فقوله: "إِنَّ الرِّجْلَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ" بيان لما تتضمنه من دفع المفسد والمضار؛... وقوله: "ولَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ" بيان لما فيها من المنفعة والمصلحة أي ذكر الله الذي فيها أكبر

١ - ابن تيمية، لأبي زهرة ص ٤٧٧.

٢ - حيث بين أنه ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس وأن المضار به والمزارعة... على وفق القياس. وما هذا إلا لأنه يعلل بالوصف الملائم لجنس تصرفات الشارع، انظر إعلام الموقعين ١ / ٣٨٣ - ٤٠٠، ١٩ - ٣/٢.

٣ - آية (٤٥) من سورة العنكبوت.

من كونها ناهية عن الفحشاء والمنكر... وأما من السيئات فكقوله: " إنما يريد
الشیطان أن یوقع بینکم العداوة والبغضاء فی الخمر والمیسر؛ ویصدکم عن
ذکر الله وعن الصلوة " (١) فبین فیہ العلتین:

إحدهما: حصول مفسدة العداوة الظاهرة والبغضاء الباطنة.

والثانية: المنع من المصلحة التي هي رأس السعادة، وهي ذكر الله والصلوة فيصد
عن المأموريه ايجاباً أو استحباباً... وكذلك البدع الاعتقادية والعملية؛
تتضمن ترك الحق المشروع الذي يصد عنه من الكلم الطيب والعمل
الصالح؛ إما بالشغل عنه، وإما بالمناقضة، وتتضمن أيضاً حصول مافيهما
من مفسدة الباطل اعتقاداً وعملاً؛ وهذا باب واسع إذا تؤمل انفتح به
كثير من معاني الدين «٢».

وبهذا يتبين أن شيخ الإسلام ابن تيمية يعلل بجلب المصالح؛ ودفع
المفاسد؛ وجلب المصلحة، ودفع المفسدة، لاينضبطان بل يختلفان باختلاف الزمان
والمكان؛ ولكن التعليل بهما تعليل بما يلائم جنس تصرفات الشارع.. فمتى كان
الحكم موافقاً لمقاصد الشرع من جلب مصلحة أو دفع مفسدة كان الحكم على وفق
القياس، والتعليل بالوصف المشتمل على جلب مصلحة أو دفع مفسدة تعليل بوصف
ملائم لجنس تصرفات الشارع.

ومن هذا العرض نستفيد أن شيخ الإسلام يتسع في القياس ليشمل
المصالح المرسله المبنيه على التعليل بالوصف الملائم لجنس تصرفات الشارع.

لأنه رحمه الله يعلل بالوصف الملائم لجنس تصرفات الشارع
وما المصالح المرسله الا ذلك.

١ - آية (٩١) من سورة المائدة.

٢ - مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٢٠ / ١٩١ - ١٩٥.

ولعل في هذا القدر كفاية في هذا الموضوع؛ وسيأتي زيادة توضيح لهذه المسألة في الباب الثاني عند ذكره، تحقيق مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في القول بالمصلحة المرسله إن شاء الله وفي الباب الثالث؛ بذكر جملة من المسائل التي يعلل فيها شيخ الإسلام بالوصف الملائم لجنس تصرفات الشارع. ٨ -
الاستصحاب:

شيخ الإسلام ابن تيمية يأخذ بالاستصحاب حجة ومنهجاً في استخراج الأحكام الفقهية حيث لا يكون نص. ويعرفه بقوله: « هو البقاء على الأصل فيما لم يعلم ثبوته، وانتفاؤه بالشرع »^(١) أي « استدامة إثبات ما كان ثابتاً؛ أو نفي ما كان منقياً »^(٢).

ويرى أنه حجة على عدم الاعتقاد بالاتفاق ، وكونه حجة في اعتقاد عدم ذكر أن فيه خلافاً.^(٣)

ومعنى هذا: أي أنه حجة في عدم اعتقاد التغيير، ففي المفقود مثلاً يعتبر الاستصحاب حجة على عدم اعتقاد موته، لاحجة على اعتقاد عدم موته، أي لاحجة فيه على اعتقاد بقاء حياته، وعلى هذا فهو حجة في النفي - أي نفي الموت - لافي الإثبات - أي إثبات الحياة - ومن قال بهذا وهم طائفة من الأصوليين والفقهاء؛ كالأحناف يبقي له الحقوق القديمة؛ ولايزيل ملكيته عن ماله. طالما الأمر لم يتضح، ولايثبت له الحقوق الجديدة؛ كالإرث والوصايا لأن إثباتها لا يكفي فيه عدم اعتقاد موته، بل لابد من الجزم باعتقاد حياته.

ومعنى قوله: (وهل هو حجة في اعتقاد عدم التغيير بمعنى اعتقاد عدم موت المفقود؛ والجزم باعتقاد بقاءه حياً؛ ومن قال بهذا وهم الحنابلة والشافعية وبعض المالكية أثبت له الحقوق القديمة، والجديدة؛ لأن

١ - مجموع الفتاوى لابن تيمية، ٣٤٢/١١.

٢ - إعلام الموقعين، لابن القيم، ٣٣٩/١.

٣ - مجموع فتاوى ابن تيمية، ٣٤٢/١١.

استصحاب حال الحياة أوجب اعتقاد عدم التغيير»^(١).

وبهذا يتضح أنه عند الأحناف يصلح دليلاً للدفع لا للإيقاء، وعند الحنابلة والشافعية وأكثر المالكية يصلح دليلاً للإبقاء والدفع»^(٢).

٩ - الحرف والحاجة:

شيخ الإسلام ابن تيمية لا يعد العرف والعادة أصلاً يحرم ويحل به، بل يرى أن الواقع العرفي له حكم في الأدلة الشرعية؛ فالأسماء التي لم يذكر في الشرع ولا في اللغة حد لها، يرى أن المرجع فيها إلى العرف والعادة؛ كالدرهم والدنانير»^(٣)؛ وكلفظ الجزية والدية والضريبة حيث قال: «فهذه الألفاظ كلها ليس لها حد في اللغة ولكن يرجع إلى عادات الناس»^(٤).

كما يرى أن المرجع في العقود هو العرف والعادة حيث قال: «والعقود، من الناس من أوجب فيها الألفاظ وتعاقب الإيجاب والقبول ونحو ذلك، وأهل المدينة جعلوا المرجع في العقود إلى عرف الناس وعاداتهم فما عده الناس بيعاً فهو بيع، وما عده إجارة فهو إجارة، وما عده هبة فهو هبة، وهذا أشبه بالكتاب والسنة وأعدل، فإن الأسماء منها ماله حد في اللغة كالشمس والقمر، ومنها ماله حد في الشرع كالصلاة والحج، ومنها ما ليس له حد لافي اللغة ولا في الشرع بل يرجع إلى العرف، كالقبض»^(٥).

وبهذا العرض الموجز عن منحنى شيخ الإسلام ابن تيمية في الاجتهاد، تبين لنا عمق نظره الفقهي والأصولي، وحصافة فكره، ودقة تعبيره عن مراده. وأصبح عند القاريء الكريم صورة واضحة عن طريقته في الفتوى، وهي بمثابة مفتاح لما سيأتي من مسائل وفتاويه إن شاء الله.

١ - انظر ابن تيمية لأبي زهرة ص ٤٩٤، ٤٩٥ بتصرف.

٢ - انظر المسألة في مجموع الفتاوى لابن تيمية، ١٦، ١٥/٢٣، إعلام الموقعين، ١/٣٣٩ - ٣٤٤. وأحمد ابن حنبل لأبي زهرة، ص ٣٠١ - ٣٠٨.

٣ - انظر مجموع الفتاوى ٢٥١/١٩ وما بعدها.

٤ - المرجع السابق ١٩ / ٢٥٣.

٥ - مجموع الفتاوى لابن تيمية؛ ٢٠ / ٢٤٥ وانظر المرجع نفسه ٢٩ / ١٥، ١٦.

فهرس الموضوعات

الصفحة

١	أولاً : التمهيد :
٢	- نسب ابن تيمية .
٢	- نشأته .
٣	- علمه وثناء الأئمة عليه .
٥	- مؤلفاته .
١٢	- شجاعته .
١٣	- محنته وسجنه ووفاته .
١٥	ثانياً : شيوخ ابن تيمية :
١٦	- ابن عبد الدايم .
١٦	- والده عبد الحليم بن عبد السلام .
١٧	- شمس الدين بن أبي عمر .
١٧	- عبد الرحيم بن محمد بن أحمد .
١٨	- ابن البخاري .
١٨	- المنجا بن عثمان التنوخي .
١٩	- ابن عبد القوي .
٢٠	- محمد بن اسماعيل .
٢١	ثالثاً : تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية :
٢٣	- شرف الدين محمد بن سعد الله .
٢٣	- محمد بن المنجا التنوخي .
٢٤	- عبادة بن عبد الغني .

- ٢٤ - ابن عبد الهادي .
- ٢٥ - محمود بن علي بن عبد الولي .
- ٢٦ - الحافظ الذهبي .
- ٢٦ - ابن الوردي .
- ٢٧ - عمر بن سعد الله .
- ٢٧ - عمر بن علي البزار .
- ٢٨ - ابن قيّم الجوزيّة .
- ٢٩ - محمد بن مفلح .
- ٢٩ - ابن قاضي الجبل .
- ٣٠ - أبو الفداء إسماعيل بن كثير .
- ٣٢ رابعاً : - منحى شيخ الإسلام ابن تيمية في الاجتهاد .
- ٣٥ - الزيادة على النص . هل هي زيادة أم لا ؟ .
- ٣٩ - المتواتر والآحاد .
- ٤٤ - الإجماع المعلوم .
- ٤٥ - مستند الإجماع .
- ٤٥ - إجماع أهل المدينة .
- ٤٦ - قول الصحابي .
- ٤٧ - العلّة .
- ٥٣ - الاستصحاب .
- ٥٤ - العرف والعادة .

الباب الأول

٥٥ في بيان معنى الاستصلاح ؛ وأقسامه وحججه ، وتحتة ثلاثة فصول -
الفصل الأول

٥٦ في بيان معنى المصلحة لغة وشرعاً وبيان ما أطلق عليها من أسماء .
ويشتمل على مبحثين .

المبحث الأول

٥٧ في معنى المصلحة والمفسدة في اللغة والشرع

٥٧ - معنى المصلحة والمفسدة في اللغة .

٥٨ - المعنى العرفي .

٦١ - معنى المصلحة في الشرع .

٦١ - تعريف الغزالي .

٦٣ - تعريف الطوفي .

٦٥ - تعريف الخوارزمي .

٦٥ - تعريف الشاطبي .

٦٧ - تعريف المصلحة بمعناها العام .

٦٨ - معنى المصلحة المرسلة .

٦٨ - تعريف الغزالي .

٦٩ - تعريف الرازي .

٦٩ - تعريف الشاطبي .

٧٠ - تعريف الاستصلاح .

المبحث الثاني

٧١ - في بيان ما أطلق على المصلحة المرسلة من الأسماء المرادفة .

- ٧١ - الاستدلال .
- ٧١ - الاستدلال المرسل .
- ٧٢ - الاستصلاح .
- ٧٣ المناسب الملائم الذي لا يشهد له أصل معين بالاعتبار .
- ٧٣ - ملائم المرسل أو المرسل الملائم .
- ٧٤ - المناسب المرسل .
- ٧٥ - المصلحة المرسل .

الفصل الثاني

- ٧٩ في بيان أقسام المصلحة باعتبارات مختلفة ويشمل أربعة مباحث .

المبحث الأول

- ٨٠ - في أقسام المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها .

النوع الأول

- ٨٠ - المصالح الضرورية .
- ٨٢ - المكمل للضروري .

النوع الثاني

- ٨٢ - المصالح الحاجية .
- ٨٣ - المكمل للحاجي .

النوع الثالث

- ٨٤ - المصالح التحسينية .
- ٨٤ - مكمل التحسيني
- ٨٤ * - فائدة هذا التقسيم .

المبحث الثاني

- ٨٦ أقسام المصلحة باعتبار العموم والخصوص .
- ٨٦ - المصلحة الكلية .
- ٨٧ - المصلحة الغالبة .
- ٨٧ - المصلحة المتعلقة بشخص بعينه .
- ٨٨ * - فائدة هذا التقسيم .

المبحث الثالث

- ٨٩ أقسام المصلحة باعتبار الثبات والتغير

المبحث الرابع

- ١٠٢ في أقسام المناسب بالنظر إلى اعتبار الشارع له وعدمه ويشمل تمهيداً وثلاثة فروع .
- ١٠٤ - التمهيد : في بيان معنى المناسبة في اللغة وعند الأصوليين .

الفرع الأول

- ١٠٦ في بيان طرق الأصوليين في تقسيم الوصف المناسب .
- ١٠٦ أ - طريقة جمهور الأصوليين .
- ١٠٦ الأول : ما شهد الشرع لإلغائه .
- ١٠٨ الثاني : ما شهد الشرع لاعتباره .
- ١٠٩ الثالث : المناسب المرسل .
- ١٠٩ ب - طريقة ابن الحاجب ومن تبعه .
- ١١٠ ج - طريقة أخرى للغزالي والرازي .

الفرع الثاني

- ١١٢ في تعريف أقسام المناسب المشهود لعينه بالاعتبار ، وبيان فائدة ذلك

- ١١٣ أ - تعريف المؤثر ومثاله .
- ١١٣ - تعريف الغزالي .
- ١١٦ - تعريف ابن قدامة .
- ١١٧ - تعريف الرازي .
- ١١٨ - تعريف البيضاوي .
- ١١٩ - تعريف ابن الحاجب والآمدي
- ١١٩ ب - تعريف الملأئم ومثاله .
- ١١٩ - تعريف الغزالي .
- ١٢٠ - تعريف ابن قدامة .
- ١٢١ - تعريف الرازي والآمدي والبيضاوي .
- ١٢١ - تعريف ابن الحاجب .
- ١٢٣ ج - تعريف الغريب ومثاله .
- ١٢٣ - تعريف الغزالي .
- ١٢٤ - تعريف ابن قدامة .
- ١٢٥ - تعريف الرازي والبيضاوي و ابن الحاجب .
- ١٢٦ - تعريف الآمدي
- ١٢٦ - ملأص تعريفات العلماء للمؤثر والملأئم والغريب .
- ١٢٨ - أأر هذا الاختلاف .

الفصل الثالث

- ١٣٣ في بيان مذاهب العلماء في الاستأصلاأ وأجيته والفرق بينه وبين
التأسين العقلي ، والبدع ، ويشأمل على أأأة مباحأ .

المبحث الأول

١٣٣ في بيان مذاهب العلماء في الاستصلاح وينتظم أربعة فروع .

الفرع الأول

١٣٤ في بيان موقف المذهب المالكي من الاستصلاح

١٣٥ أولاً : أقوال أهل الأصول من المالكية .

١٣٩ ثانياً : تطبيقات من الفقه المالكي على المصالح المرسله .

١٣٩ ١ - حد شارب الخمر .

١٤٠ ٢ - تضمين الصنّاع .

الفرع الثاني

١٤٢ في بيان موقف المذهب الحنبلي من الاستصلاح .

١٤٣ أولاً : أقوال من نفى العمل بالمصلحة المرسله من الحنابلة وهم

(ابن قدامة ، صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق . ابن النجار) .

١٤٥ ثانياً : أقوال من نسب العمل بالمصلحة المرسله إلى الحنابلة .

١٤٥ أ - من غير الحنابلة (ابن دقيق العيد والقرافي المالكي) .

١٤٦ ب - من الحنابلة أنفسهم (ابن تيمية ، وابن القيم) .

١٤٩ ثالثاً : تطبيقات على المصالح المرسله من الفقه الحنبلي .

الفرع الثالث

١٥٦ في بيان موقف المذهب الشافعي من الاستصلاح .

١٥٧ أولاً : أقوال بعض أهل الأصول من الشافعية .

١٥٧ أ - الزنجاني .

١٥٨ ب - إمام الحرمين .

- ١٦٢ جـ - العز بن عبد السلام .
- ١٦٣ ثانياً : نسبة بعض الأصوليين من الأحناف والمالكية القول بملائم المرسل للإمام الشافعي .
- ١٦٤ ثالثاً : رأي الغزالي في الأخذ بالمصلحة المرسلة .
- ١٧٠ - شروط اعتبار الشافعية المصلحة المرسلة .
- ١٧١ رابعاً : تطبيقات على المصالح المرسلة من الفقه الشافعي .
- الفرع الرابع
- ١٧٤ في بيان موقف المذهب الحنفي في الاحتجاج بالاستصلاح .
- ١٧٥ أولاً : النصوص الأصولية .
- ١٧٥ أ - أقوال كتاب الأصول من الأحناف .
- ١٧٨ ب - أقوال الكاتبين في الأصول من المحدثين .
- ١٧٩ ج - هل يعدونها أصلاً مستقلاً ؟ .
- ١٨٠ ثانياً : التطبيقات :
- ١٨٢ خلاصة عرض مذاهب العلماء في الاستصلاح .
- المبحث الثاني
- ١٨٤ في بيان الفرق بين الاستحسان والمصالح المرسلة ، وينتظم أربعة فروع .
- الفرع الأول
- ١٨٥ في بيان معنى الاستحسان عند الأصوليين .
- الفرع الثاني
- ١٩٤ في بيان أنواع الاستحسان .
- ١٩٤ - الاستحسان بالنص .

- ١٩٦ - الاستحسان بالإجماع .
- ١٩٧ - الاستحسان القياسي .
- ١٩٩ - الاستحسان للمصلحة .
- ٢٠٠ - الاستحسان بالعرف .

الفرع الثالث

- ٢٠٤ في بيان العلاقة بين الاستحسان الشرعي والمصلحة المرسل .

الفرع الرابع

- ٢٠٧ في بيان الفرق بين التحسين العقلي والمصالح المرسل .

المبحث الثالث

- ٢٠٨ الفرق بين البدعة والمصالح المرسل ، وينتظم ثلاثة فروع .

الفرع الأول

- ٢٠٩ في بيان معنى البدعة لغة واسطلاحاً .

الفرع الثاني

- ٢١٢ في بيان البدعة الحقيقية والإضافية .

الفرع الثالث

- ٢١٣ في بيان الفرق بين البدع والمصالح المرسل .

الباب الثاني

- ٢٢١ في الاستصلاح عند شيخ الإسلام ابن تيمية . وينتظم فصلين .

الفصل الأول

- ٢٢١ في معنى المصلحة المرسل عنده وأقسام الوصف المناسب ، وينتظم أربعة مباحث .

المبحث الأول

٢٢٣ في بيان معنى المصلحة المرسله عند شيخ الإسلام .

المبحث الثاني

٢٢٥ في بيان أقسام الوصف المناسب بالنظر إلى اعتبار الشارع وعدمه ،
ويتنظم تمهيداً وثلاثة فروع .

٢٢٦ - التمهيد .

الفرع الأول

٢٢٦ في بيان أقسام الوصف المناسب والمعتبر .

الفرع الثاني

٢٣٠ في بيان الفرق بين المؤثر الذي ثبتت عليه بالمناسبة ، والمؤثر الذي ثبتت
عليته بالنص أو الإجماع .

الفرع الثالث

٢٣٤ في بيان أقسام الوصف المناسب الذي سكت عنه الشارع وهو
المعروف بالمرسل

المبحث الثالث

٢٤٠ في بيان تحقيق مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في القول بالمصلحة
المرسله ، ويشتمل على فرعين .

الفرع الأول

٢٤١ في ذكر نصوص ابن تيمية الدالة على أخذه بالمصلحة المرسله .

الفرع الثاني

٢٥٢ في بيان دفع التوهم الناشئ من بعض نصوصه وألفاظه .

٢٥٦ - نتائج هذا المبحث .

المبحث الرابع

٢٥٧ في بيان ضوابط القول بالمصلحة المرسلّة عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

الفصل الثاني

٢٦٤ في بيان معنى سد الذرائع ، وموقف شيخ الإسلام منها ، ويشتمل على سبعة فروع.

الفرع الأول

٢٦٥ في بيان معنى الذريعة في اللغة والشرع ؛ ومناقشة التعريفات واختيار التعريف الراجح .

الفرع الثاني

٢٧٠ في بيان أقسام الذرائع بصورة مختصرة .

الفرع الثالث

٢٧١ في بيان موقف شيخ الإسلام من قاعدة سد الذرائع .

الفرع الرابع

٢٧٤ في ذكر أمثلة لسد الذرائع .

الفرع الخامس

٢٧٨ في بيان علاقة سد الذرائع بأصل المصالح المرسلّة .

الفرع السادس

٢٨٠ في بيان الفرق بين قاعدتي الذرائع والحيل

الفرع السابع

٢٨٤ في بيان علاقة قاعدة الحيل بأصل الإستصلاح .

الباب الثالث

٢٨٦ ويتضمن تطبيقاً على الاستصلاح من فقه شيخ الإسلام ويتنظم سبعة فصول

الفصل الأول

٢٨٧ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وينتظم ستة فروع .

الفرع الأول

٢٨٨ في بيان تعريف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الفرع الثاني

٢٨٨ في بيان حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الفرع الثالث

٢٩٠ في بيان الصفات الواجب توفرها في الأمر والنهي .

٢٩٠ - الصفة الأولى : العلم .

٢٩١ - الصفة الثانية : الرفق .

٢٩١ الصفة الثالثة : الحلم والصبر .

الفرع الرابع

٢٩٣ في بيان شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الفرع الخامس

٢٩٤ في بيان قاعدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند شيخ الإسلام

الفرع السادس

٢٩٨ في مسائل من فتاوى شيخ الإسلام في هذا الباب .

٢٩٨ - المسألة الأولى : في بيان حكم الشخص الجامع بين معروف ومنكر لا يستطيع التفريق بينهما : أو الجماعة الجامعة كذلك .

٣٠٠ المسألة الثانية : في بيان حكم ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تعللاً بالخوف من الفتنة .

٣٠١ المسألة الثالثة : في بيان حكم هجر من يظهر المنكرات .

- ٣٠١ - تعريف الهجر لغة واصطلاحاً .
٣٠٣ - حكم مجانبية من قال بخلق القرآن .
٣٠٤ - حكم هجر تارك الصلاة .
٣٠٥ - حكم السلام على شارب الخمر .
٣٠٨ - المسألة الرابعة : في بيان حكم حضور أماكن المنكرات .

الفصل الثاني

- ٣١٠ - في الحسبة وينتظم أربعة فروع .
الفرع الأول
٣١١ - في بيان معنى الحسبة لغة واصطلاحاً .
الفرع الثاني
٣١٢ - في بيان أنواع التسعير
الفرع الثالث
٣١٣ - في بيان قاعدة في التسعير ونزع الملكية .
الفرع الرابع
٣١٧ - في ذكر مسائل من فتاوى شيخ الإسلام في هذا الباب .
٣١٧ - المسألة الأولى : في الاحتكار .
٣١٩ - المسألة الثانية : في الحصر .
٣٢٠ - المسألة الثالثة : في بيان حالات التواطؤ وحكم التسعير فيها .
٣٢١ - المسألة الرابعة : في بيان حكم التسعير للضرورة .
٣٢٣ - المسألة الخامسة : في بيان حكم التسعير للحاجة .
٣٢٥ - المسألة السادسة : في بيان حكم التسعير في الأعمال .
٣٢٧ - المسألة السابعة : في بيان حكم نزع الملكية للضرورة والحاجة
بقيمة المثل .

٣٢٩ - المسألة الثامنة : في بيان حكم انتزاع منافع الأشياء المملوكة
بأجرة المثل .

الفصل الثالث

٣٣٣ في الجهاد وما يلحق به من السياسة الشرعية، وينتظم فرعين .

الفرع الأول

٣٣٤ في بيان معنى الجهاد والسياسة الشرعية لغة وشرعاً .

الفرع الثاني

٣٣٥ في ذكر مسائل من فتاوى شيخ الإسلام في هذا الباب .

٣٣٥ المسألة الأولى : الأصلح في كل ولاية بحسبها .

٣٣٨ المسألة الثانية : هل يجوز إزالة مايقع من ظلم الولاية .

٣٤٠ المسألة الثالثة : في بيان حكم مصارف الأموال التي أخذت بغير
حق .

٣٤٠ - الصورة الأولى : إذا تعذر ردها إلى أصحابها .

٣٤٢ - الصورة الثانية : إذا امتنع السلطان عن ردها .

٣٤٣ المسألة الرابعة : في بيان حكم تقديم عقوبة ترك الجهاد على
عقوبة شرب الخمر عند تعذر الجمع .

٣٤٥ المسألة الخامسة : في بيان حكم الغزو مع أمير فاجر ؛ أو إذا
كان في الجند فجور وفساد نية .

٣٤٦ المسألة السادسة : في بيان حكم قتل من خرج مكرهاً مع التتار

٣٤٨ المسألة السابعة : في بيان حكم قتل الترس .

٣٤٩ المسألة الثامنة : في بيان حكم ترك الجندي للخدمة العسكرية .

الفصل الرابع

٣٥١ في البيع ، وينتظم فرعين .

الفرع الأول

٣٥٢ في بيان معنى البيع لغة وشرعاً .

الفرع الثاني

٣٥٢ في ذكر مسائل من فتاوى شيخ الإسلام في هذا الباب .

٣٥٢ المسألة الأولى : في بيان حكم الغرر اليسير .

٣٥٦ المسألة الثانية : في بيان حكم بيع المقائي .

٣٥٨ المسألة الثالثة : في بيان حكم بيع مافي باطن الأرض من
اللفت... إلخ .

٣٦١ المسألة الرابعة : في بيان حكم بيع قصب السكر .

٣٦٣ المسألة الخامسة : في بيان حكم بيع مايؤخذ مكسأً من الرؤوس
والكوارع .

الفصل الخامس

٣٦٧

في الوقف ، وينتظم فرعين .

الفرع الأول

٣٦٨

في بيان معنى الوقف لغة وشرعاً .

الفرع الثاني

٣٦٩

٣٦٩ في ذكر مسائل من فتاوى شيخ الإسلام في هذا الباب .

المسألة الأولى : في بيان حكم بيع الأشجار المعطلة من الثمر إذا

٣٧٠ عطلت الأرض الموقوفة على المسجد .

٣٧٢ المسألة الثانية : في بيان حكم تغيير صورة عمارة الوقف .

المسألة الثالثة : في بيان حكم إبدال الوقف .

- المسألة الرابعة : في بيان حكم بيع الوقف . ٣٧٥
- المسألة الخامسة : في بيان حكم بدل الوقف هل يكون ببلده الأول أم يجوز بغيره ؟ . ٣٧٨
- المسألة السادسة : في بيان حكم تغيير شرط الوقف . ٣٨٢
- الفصل السادس
- في العقوبات وينتظم ثلاثة فروع . ٣٨٣
- الفرع الأول
- في بيان نوعي العقوبات ٣٨٤
- الفرع الثاني
- في بيان أجناس التعزير وأقله وأكثره . ٣٨٤
- الفرع الثالث
- في ذكر مسائل من فتاوى شيخ الإسلام في هذا الباب . ٣٨٦
- المسألة الأولى : في بيان حكم قتل المبتدع الداعي إلى بدعته . ٣٨٦
- المسألة الثانية : في بيان حكم الطعام المغشوش . ٣٨٧
- المسألة الثالثة : في بيان حد المرأة القوادة . ٣٨٩
- المسألة الرابعة : في بيان حد شارب الخمر هل هو أربعون أم ثمانون . ٣٩٠
- المسألة الخامسة : في بيان حكم قتل شارب الخمر . ٣٩٢
- المسألة السادسة : في بيان حكم الاستمراء . ٣٩٥
- المسألة السابعة : في بيان حكم قتل الردء . ٣٩٦
- المسألة الثامنة : في بيان حكم قتل الغيلة . ٣٩٨
- المسألة التاسعة : في بيان حكم قتل المكابر . ٣٩٩

الفصل السابع

- ٤٠٢ في الأقضية وما يلتحق بها ، ويشتمل على تمهيد وثلاث مسائل .
- ٤٠٣ - التمهيد
- ٤٠٤ - المسألة الأولى : في بيان حكم سماع الدعوى والشهادة من غير خصم .
- ٤٠٥ - المسألة الثانية : في بيان حكم الإيجابار على القسمة .
- ٤٠٦ - المسألة الثالثة : في بيان حكم تقسيم الأجرة والمنفعة على قدر الحقوق
- ٤٠٨ - الخاتمة .
- ٤٠٩ - المراجع .
- ٤٢٧ - فهرس الآيات .
- ٤٣٠ - فهرس الأحاديث والآثار المخرجة .
- ٤٣٤ - فهرس الأعلام .
- ٤٣٧ - فهرس الموضوعات .